

نظم منشور الدرر فسي جمع أو ترجيح أو نسخ الخبر



تأليف :

الإمام أحمد بن المرابط - الشنقيطي

نائب المفتي العام لموريتانيا

إمام الجامع الكبير

المسماة : منشور الدرر في جمع أو ترجيح أو نسخ الخبر

قد وضع الإمام ذو الرسوخ
في ناسخ الحديث والمنسوخ
قد صير العباب كالنضوخ
وراسي الأطواد كالمرضوخ
أخ كريم خير خل أوخي
قد ترك الصقور كالفروخ
بيدقه الشاه على اليافوخ
كتبه
محمد سالم ولد عبد الودود

شيخ الفتو وفتى الشيخوخ
نظما بديعا بالغ البذوخ
وحلب الأعناب كالمفضوخ
وهام مجد العز كالمشدوخ
لو لم يكن في العلم ذا شموخ
يطأ بالأخمص في الرخوخ

قد وضع الإمام ذو الرسوخ
في ناسخ الحديث والمنسوخ
قد صير العباب كالنضوخ
وراسي الأطواد كالمرضوخ
أخ كريم خير خل أوخي
قد ترك الصقور كالفروخ

بيدقه الشاه على اليافوخ

توضيح لبعض الأبيات

هذه الأبيات تتجلى فيها براعة الشيخ في اللغة العربية وفنونها فلو ظفر بها الأصمعي أو ابن المعتز أو الجرجاني لكتبوها بماء الذهب على صفحات قلوبهم، ونظرا إلى أنها قد لا يتضح معناها لغير المتخصص، هذا توضيح لبعض ما فيها:

قوله "بالغ البذوخ" يعني بالغ الإعجاب،

ويعني بقوله "قد صير العباب كالنضوخ" إلى آخر الأبيات أنه صير العباب الذي هو البحر مثل النضوخ الذي هو رشح الماء من نضخ الماء إذا رشح وصير حلب الأعناب أي عصيرها الذي هو الخمر مثل المفضوخ الذي هو نبيذ التمر وصير راسي الأطواد وهي الجبال مثل المرضوخ الذي هو الحصى المكسور، وصير هام مجد العز الذي هو رأسه مثل المشدوخ الذي هو الرأس المكسور.

وقوله "أوخي" فعل ماض مركب للنائب عن الفاعل أصله أخاه من الأخوة. وقوله "لو لم يكن في العلم ذا شموخ" من باب ما يسميه علماء البلاغة تأكيد المدح بما يوهم الذم ومنه قول النابغة: "ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن قلول من قراع الكتائب"

ومنه قول عمر بن الخطاب في صهيب بن سنان "نعم العبد صهيب لو لم يخش الله لم يعصه". وترك الصقور مثل الفروخ التي هي صغار الطيور.

ويعني بقوله "يطأ بالأخمص" إلى آخر البيت : أن بيدقه الشاه يطأ بأخمصه أي باطن رجله يافوخ الرخوخ، والبيدق أفضل أدوات الشطرنج ولذلك يسمى الشاه أي السلطان، واليافوخ وسط أعلى الرأس، والرخوخ أدوات الشطرنج، والشطرنج لعبة معروفة، وذلك كناية عن كون المنوه عنه مرتبته فوق مرتبة نظرائه.

تقرير المفتي العام لموريتانيا الإمام بداه بن البوصيري

لمنظومة الإمام أحمد بن المرابط

المسماة : منشور الدرر في جمع أو ترجيح أو نسخ الخبر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله،

أما بعد فقد نظرت بإمعان وتفهم النظم المسمى (منثور الدرر في جمع أو ترجيح أو نسخ الخبر) لفضيلة الابن العلامة أحمد المرابط فرأيته تحرى الصواب. وقد أفاد وأجاد بما كتبه في الباب.

لذلك سلمته تسليماً فيه الجنان . موافق لما كتبه بالبنان

سائلاً الله تعالى أن يطيل في عمره في طاعته ويبارك فيه ويزيدنا وإياه توفيقاً لما فيه رضاه وعونا على خدمة دينه واعلاء كلمته، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كتبه الامام بداه بن البوصيري بتاريخ 14 / 4 / 1423 هـ

حسبنا الله

ونعم الوكيل

الامام

بداه ولد البصير

الامام بداه بن البوصيري

لمنظومة الإمام حمد بن المرابط
المسماة : منشور الدرر في جمع أو ترجيح أو نسخ الخبر

شهادة الترخيص

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry of Higher Education
Al-Imam Muhammad Ibn Saud
Islamic University



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرقم التاريخ / / ١٤١ هـ المشفوعات

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد :
فقد طالعتُ منظومة الإمام العلامة أحمد بن المرابط الشنقيطي المسماة « منشور الدرر في جمع أو ترجيح أو نسخ الخبر » - بعد أن تفضل سماحته بإهدائي نسخة منها - ولست في مكانة من يحكم على ما حوته من علم غزير ومنهجية متميزة، إذ أنني من فضيلة الشيخ الإمام بمنزلة التلميذ من أستاذه وإنما هي خواطر عنت ومشاعر استفاضت وأنا أنتقل بين أبياتها وأستعرض موضوعاتها قرأيت ما كان ثبوته لدي بمنزلة اليقين: غزارة في العلم وسلاسة في العبارة ووضوحاً في الاستدلال وتمكناً في منهجية البحث كما هو حال فضيلة الإمام في دروسه الخاصة والعامه، إذ عمل مدرساً في القسم الجامعي بمعهد العلوم الإسلامية والعربية في موريتانيا لأكثر من عشر سنوات فأفاد وأجاد فضلاً عن مناشطه العلمية والدعوية أسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في موازين حسناته وأن يرفع به درجاته ويمن علينا وعليه بالعون والتوفيق والمغفرة.
والله ولي التوفيق،،،

وكتبه

الدكتور هزاع بن عبد الله الفاضل
مدير معهد العلوم الإسلامية والعربية في موريتانيا

١٤١٣ / ١٤١٤ هـ

لمنظومة الإمام أحمد بن المرباط

المسماة : "منثور الدرر في جمع أو ترجيح أو نسخ الخبر"

لله ما جمعت يداك من "الدرر	في جمع أو ترجيح أو نسخ الخبر"
لله جوهر لؤلؤ وزبرجد	من نوره البدر التميم قد استتر
لله نظم بالجمان مرصع	قمر يرى بين التصانيف الغرر
جمعت فيه من العلوم شتيتها	وأتيت بالعجب العجاب وبالعبير
فتبارك المولى وبارك في الذي	جمعت يداك من اللآلئ والدرر
لازلت في حفظ الإله ونصره	نصرا لسنة أحمد خير البشر
صلى عليه الله ما شق الدجى	فجر وما هب التنسيم من المطر

"منثور الدرر في جمع أو ترجيح أو نسخ أو تجميع"

للعلامة الجليل الإمام المفتي الخضم الزاخر :

أحمد بن المرابط بن الشيخ أحمد بن حبيب الرحمن

بحر المعارف والإمام المرتضى
بالعلم عم ضياؤه لما أضا
وأبنت ما قد صح عن سلف مضى
معنى الكتاب بدقة عبر الفض
ث نظمت منثورا من الدرر الوض
علما زمانك أيها الحبر الرضا
عنها قد أحجم من سواك وأعرض
وبحسن وعظ يستميل المعرض
شكرا به برق المودة أو مضى

نجل المرابط أحمد الحبر الرضا
لله درك من خضم زاخر
شغفت بالتفسير آذان الوري
فأتييت بالعجب العجاب مبينا
في جمع أو ترجيح أو نسخ الحديد
أعجزت أسلوبا ومضمونا به
لا زلت تنظم شمل كل فضيلة
تدعو إلى نهج الإله بحكمة
إننا نهنتكم ونشكر سعيكم

أبي بكر ولد ميمون ولد يوسف تقر يظ نظم منثور الدرر
في جمع أو ترجيح أو نسخ الخضم للعلامة الجليل الإمام
المفتي الخضم الزاخر أحمد بن المرابط الشيخ أحمد حبيب الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

بحر المعارف والإمام المرتضى
بالعلم عم ضياؤه لما أضا
وأبنت ما قد صح عن سلف مضى
معنى الكتاب بدقة عبر الفض
ث نظمت منثورا من الدرر الوض
علما زمانك أيها الحبر الرضا
عنها قد أحجم من سواك وأعرض
وبحسن وعظ يستميل المعرض
شكرا به برق المودة أو مضى

نجل المرابط أحمد الحبر الرضا
لله درك من خضم زاخر
شغفت بالتفسير آذان الوري
فأتييت بالعجب العجاب مبينا
في جمع أو ترجيح أو نسخ الحديد
أعجزت أسلوبا ومضمونا به
لا زلت تنظم شمل كل فضيلة
تدعو إلى نهج الإله بحكمة
إننا نهنتكم ونشكر سعيكم

الحمد لله حقَّ حمده والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله وعبده،
وبعد فقد طالعت التأليف المسمى «نظم منثور الدرر في جمع أو ترجيح أو نسخ
الخبر» للعالم العلامة الإمام أحمد بن لمرابط بن الشيخ أحمد بن الشيخ محمد
بن حبيب الرحمن. "أسامياً لم تزده معرفة... الخ" فوجدته نظماً سليم المبنى
واضح المعنى سلس العبارة لطيف الإشارة طابق الاسم منه المسمى "وارد
صافي فيضه لا يظلم" حوى من معاني الحديث مباحث جلية ومن مقاصده
فوائد جزيلة، بين فيه ناظمه أوجه الجمع بين بعض نصوص الوحي التي قد
يتوهم تعارض بعضها مع البعض، وأظهر راجحها من مرجوحها وناسخها من
منسوخها وصحيحها من ضعيفها مع تخريجها وعزوها ما جلبه إلى رواته ورتبه
أحسن ترتيب وهذبته أحسن تهذيب.

وبالجمله فهو نظم "يقرب الأقصى بلفظ موجز* ويبسط البذل بوعد منجز"، ينير
سبيل الفتوى أمام المفتي ويكشف غم تعارض نصوص الوحي المعصوم عن قلب
غير العارف والمنتهي نظم فيه مؤلفه من درر العلوم وقيده من أوابدها ما خفي
وانتثر، وجمع فيه من شتيت لؤلئها ما تفرق وانتشر وغاص في بحرها الزاخر،
وخاضه بقلبك ماخر حتى استخرج من قعره أحسن اليواقيت وأكرم الجواهر،
وظفر منها بلؤلؤة بهية أو درة صدفية غواصها بهج متى يرها يهل ويسجد.
فجزاه الله أحسن الجزاء وعمره في طاعته وجعل هذا العمل في ميزان حسناته
ووفقنا وإياه لها يحبه ويرضاه.

بقيت للدهر تطويه وتنشره تسمو من العز باسم غير منصرف

أملاه الفقير إلى مولاه الراجي عفوه ورضاه:

إياه بن محمد عالي بن نعم المجلسي كان الله لهم وليا وبهم حفيا.

يوم الجمعة ١٧ رمضان ١٤٢٣ هـ

أو الشيخ أو شيخ الخيرة للعلم العلية والإمام أحمد بن حنبل
 ابن الشيخ أحمد بن الشيخ محمد بن حبيب الرضوي
 أساميا إلى تزيده مع فقهه في الحج وهو حديثه نكح أسلم المبنى
 واضح المعنى سلس العبارة الخفيف الاستارة كتابا الأصح
 منه المستمر وأردت بالجمع لا يكما عوى مقفلة
 الحريتا مباحث جليلة ومقفاضه فتوا يدجز يلة
 يتي فيه ناكمة أو جهة الجمع به بعض نصوص الوحي
 التي قد تشتم تعارض بعضها مع البعض وأكثرها
 من مجموعها وناسخها منسوخها ومجتمعا في ضميمها
 مع تحريها وعزوه وأجله لزواته ورثته أحسن ترتيب
 وسرته أحسن ترتيب

وبالجمل في موزنكم في قرب الأضرب بلعك موجز ونيس
 البذل بوعيد منجز في تبيين تبيين الفتوى أما مع المصنف
 ويكشف عن تعارض بعض نصوص الوحي المضموع من قلب
 غير القدر والمستهي نكح فيه مؤلفه من ذر العلوم وقيد
 وأورد ما لا يخفى وانتشر وجمع فيه من تفتت كولي
 ما تفرق وانتشر من خاص في بحر ما التاخر وخاصة بقلبه
 فاجز حشرنا سخر جمع فعه أحسن التوافق والكرم الجواب

وكفجر منها بلوثة يمين: أو ذرة صرفة فواضها يسبح
 مني يراها ويسجد
 فيناه الله أحسن الجزاء وعمره في كفايته وجعل
 من العمل في ميزان حسناته ووقفنا وإياه لما يجبه
 ويرضاه

فيفتي للدرر تكويبه ونشره: تسحره اللحن بأسر غير منكره

أملاه الفقير إلى مولاه الراجي عفووه ورضاه: إيتاه بي
 كحلالي بزعم المجلس كان الشهر ويلووا رجعا



لله حمدي والصلاة والسلام
وبعد فالنسخ والمنسوخ
إذ لا يتم العلم بالوحيين
لذا استفاض زجر غير العارف
والخطب في متفق النصوص
لكنه صعب لدى اختلاف
هناك من يخشى من الأغلاط
طورا يُرَجَّح وطورا يجمع
هذا ولما كتبوا في الباب
أردت أن أصوغ منه نظما
ألفية تبصرة للمبتدي
تختص بالحديث أما الذكر
وغيره ممن لا يه جمع
وذاك لما أن رأيت اليوما
وقتهم استغرقه التخريج
وهو أساس ومهم جدا
بل لا يتم عمل بنص
عنية نصا مع نص منه
بل لا يتم عمل المُستنبط
من أن يكون مع علم الآلة
وموضع الاجماع سالم النظر

أ
على محمد وآله الكرام
حث على علمهما الشيوخ
إلا بعلم النسخ في هذين
به عن الصحب أولي المعارف
سهل على الباحث بالخصوص
وحيين معصومين من تناف
يجهد في طريق الاستنباط
وتارة للانتساخ يفرغ
ما فيه مئتي أولي الألباب
وارد صافي فيضه لا يظما
تذكرة للمنتهي المجتهد
فقد كفى فيه السيوطي الحبر
وعنه إيهام اضطراب قد رفع
بحث الأسانيد أهم القوما
فما على غير لهم تعريج
لاكنه بالقصد ما استبدا
لو صح إلا باكتمال الفحص
يبدو تعارض فيخفي الكنه
إلا بحوز سائر المشترط
قد أحرز الإمام بالأدلة
في الجمع والترجيح والنسخ ابتصر

وَجْهَ اشْتِرَاطِ كَوْنِهِ مَفْرَعًا
أَنْ اجْتِهَادَ الْمَسْتَقْلِينَ انْقِطَع
وَوَجْهَهُ نَكَرَ الْأَرْبَعِ الْأَنْمَةِ
إِنْ تَتَوَفَّرَ الشَّرُوطُ فَهُوَ
وَهُوَ مَوْجُودٌ بِكُلِّ عَصْرٍ
وَالْمَسْتَقِيلُ هُوَ مَنْ قَدْ ابْتَكَرَ
أَمَّا الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ
فَإِنَّمَا مَشْرُوطُهُ أَنْ يَعْرِفَهُ
أَوْجَزَتْ فِي النِّظْمِ كِتَابَ الْجَعْبَرِيِّ
مَعَ زِيَادَاتٍ وَتَحْقِيقَاتٍ
مِنْهَا بَيَانٌ نَفِي نَسْخٍ حَيْثُ فِيهِ
وَهُوَ مَعذُورٌ لَكُونَ الْأَمْرُ
فِي نَاسِخِ الْحَدِيثِ وَالْمَنْسُوخِ
تِلْكَ الزِّيَادَاتِ لِأَهْلِ الْفَنِّ
وَرَبَّمَا مَهَّدَتْ أَوْ بَيَّنَّتْ
سَمِيئَةً بِ«نَظْمِ مَنْثُورِ الدَّرَرِ»
فَضَّلْتُ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبَ الْقَانِصِ
لَا ثَوْبَ تَحْسِينِ الْقَرِيضِ مَنْشِدًا
مَذْكَرًا لِنَاقِدِ عَنَّا سَهَا
رَتَّبْتُ فِقْهَهُ عَلَى أَبْوَابِهِ

عَلَى أَصُولِ غَيْرِهِ مُتَّبِعًا
فَكُلُّ مَنْ حَاوَلَهُ صَارَ تَبِعٌ
ضَبَطُ أَصُولِهِمْ وَقَفُّوا السَّنَةَ
مَجْتَهِدُ الْإِطْلَاقِ أَهْلُ الْفِتْوَى
فَلَيْسَ الْإِنْقِطَاعُ فِيهِ يَجْرِي
قَوَاعِدًا مِنَ الْكِتَابِ وَالْأَثَرِ
مَا قَالُ فِي مَعْنَى الدَّلِيلِ النَّبَلِ
مَنْ شَيْخٌ أَوْ سِوَاهُ حَقُّ الْمَعْرِفَةِ
وَالْحَازِمِيُّ وَابْنُ شَاهِينَ السَّرِيِّ
مَجْمُوعَةٌ مِنْ كُتُبِ أَشْتَاتٍ
تَسَاهَلُ الشَّيْخُ ابْنُ شَاهِينَ النَّبِيَّةِ
صَعْبًا، أَمَا سَمِعْتُ قَوْلَ الزَّهْرِيِّ
أَعْيَى وَأَعْجَزُ نَوِي الرُّسُوخِ
وَإِنْ أَقْلٌ قَلَّتْ فَتَلُكُ مَنْيَ
أَوْ زِدْتُ شَيْئًا دُونَ نَكَرٍ قَلَّتْ
فِي جَمْعٍ أَوْ تَرْجِيحٍ أَوْ نَسْخِ الْخَبَرِ»
أَوْ ثَوْبٍ مَلْتَقِطٍ دَرُ غَانِصِ
شَطْرًا لِلرَّاجِزِ بِهِ مَسْتَشْهَدًا
(الْبَسَ لِكُلِّ حَالَةٍ لِبُوسِهَا)
لَيْسَ هَلِ الضَّبْطُ عَلَى طُلَّابِهِ

أو ضعفها تصريحا أو تلويحا
ءأمل فالحديث ذو شجون
لكان ضِعْفَ ضِعْفِهِ نِظَامِي
يَصْبُو إِلَيْهَا كُلُّ نَدْبِ بَاحِثٍ
مَا زُكِرَتْ فِيهِ مِنَ الْمَرَاجِعِ
إِلَى ثَمَارِ دَوْحَةِ الْأَصُولِ
وَأَسْتَعِيدُهُ مِنَ الْفَسَادِ

طورا وطورا اذكر النصحيحا
والعذر عند الباحث المشجون
ولو بسطت القول في المقام
أما الذي في النسخ من مباحث
ففي أصول الفقه، فليراجع
كمثل نظمي "سُلْمُ الْوُصُولِ"
والله أسأتلهمه رشادي

الناسخ والمنسوخ في مسائل تتعلق بباب التوحيد

قد شاءه الله وشاءه النبي
وأمرُوا أَنْ يَعْطِفُوا بِثَمَا
داود في باب كتاب الأدب
وإذنه في بعضها جلي
فانظر كتابا للسلام نسبه
والجمع عند البعض في ذاك جرى
والإذن في ما ليس فيه حقا
جمعك بينه و(لا عدوى) يصح
خوفا من اعتقاد عدوى نفيت
به الإله فيه يخلق الوصب
عدوى فرد قوله قد انجلي
في مسلم متصل الإسناد

كانوا يقولون بلا تجنب
ثم نهوا عن عطف واو ثما
رواه أحمد وهو في أبي
وقد نهى عن الرقى النبي
ذا في الصحيح مسلم قد كتبه
فالبعض من قبيل نسخ ذا يرى
فالنهي عما فيه شرك من رقى
(لا يُوردن ممرض على مصح)
فالنهي عن إيراد ممرض ثبت
أو خوف أن يكون إيراد سبب
ومن يقل ذا النهي منسوخ بلا
كلا الحديثين صحيح باد

عَدَمُ نَسْخِهِ إِذَا جُمِعَ يَبِينُ
وَالْأَكْلُ مَعَهُ لِلْجَوَازِ قَرَرًا
حَتَّى أَتَاهُ النَّهْيُ مِنْ رَبِّ مَلِيكَ
جَاعِلًا الْإِشْرَاقَ فِي حَلْفِ بَتِي
لَيْسَ بِذَلِكَ وَلَهُ شَوَاهِدُ
مَنْ قَبْلَ حَنْثِ جَاءَ بِالتَّخْيِيرِ
مَا كَتَبَ الْأَثْرَمُ فِي النَّسْخِ تَع
فَطَرْتَهُ يُولَدُ عَنْ خَيْرِ الْمَلَا
تِ مُؤْمِنًا أَوْ كَافِرًا لَهُ انْتَمَى
هِيَ ابْتِدَاءُ خَلْقِ خَالِقِ الْبَشَرِ
مَنْ ظَهَرَ آدَمَ وَتَقْرِيرِ لَتِي
فَطَرْتَهُ يُولَدُ لَا مُبَدَلًا
مَا كَتَبَ الْمَلِكُ قَبْلَ النَّفْخِ فِيهِ
أَوْ كَوْنَهُ يَشْقَى أَخَا كَفْرَانَ
مُؤْمِنًا أَيْ بِمَا بِهِ الرَّسُولُ ءَاتٍ
فَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ مَا قَدْ خُرِّجًا
وَالْجُمُعَ بَيْنَ زَيْنِ مَنْهُ يَعْلَمُ

وَلَكِنْ الصَّحِيحُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ
فَأَمْرُ الْإِحْتِرَازِ لِلنَّدْبِ جَرَى
كَانَ يَقُولُ أَحْمَدُ لَا وَأَبِيكَ
ثُمَّ نَهَى عَنْ حَلْفِ بِالْكَعْبَةِ
أَحْمَدُ قَدْ خَرَجَ نَا وَالسَّنْدُ
وَمَقْتَضَى مَا جَاءَ فِي التَّكْفِيرِ
وَإِنْ تَرَدَّدَ مَدْرَكَ نَا فِرَاجِعُ
قَدْ جَاءَ أَنْ كُلَّ مَوْلُودٍ عَلَى
وَالْعَبْدِ يُولَدُ يَعِيشُ وَيَمَّا
فَالْفَطْرَةَ الَّتِي أَتَتْ فِي نَا الْخَبْرِ
وَذَلِكَ حِينَ الْأَخْذِ لِلذَّرِيَّةِ
وَقَوْلِهِمْ بَلِي فَكُلَّهُمْ عَلَى
لَكِنَّهُ مَنْ بَعْدَ نَا يَجْرِي عَلَيْهِ
مَنْ كَوْنَهُ يَسْعَدُ نَا إِيمَانَ
لِذَلِكَ يُولَدُ يَعِيشُ وَيَمَاتُ
أَوْ كَافِرًا بِمَا بِهِ الرَّسُولُ جَا
كَلَّا الْحَدِيثَيْنِ رَوَاهُ الْأَثْرَمُ



وما رووه في الوضوء بنبيد
ونسخه بـ **(فَتَيَمَّمُوا)** لدى
حديث مسنح القدمين إن يصح
هذا وقد جَمَعَ بعضهم يرى
أو ذلك المسخ على الخفين
أي آية الأمر بغسل الأرجل
وقيل هذا الخفض للجوار
فلا تصيخ لمنكر الغسل ولا
ترك التَّمَنُّدُ من الوضوء روي
قلت وأما تركه في الغسل
فهل لكرهه التمكن من رفض
وبعض استحسَن أن نراعيا
لكل فرض الوضوء أبدى
عد للصحيحين وعند الأكثر
والبعض ناسخ بثان أولا
نقض الوضوء - بالنجس الخارج من
فبدليل النقض قال الخلفا
دليل نفيه عليه صحب
يروون نسخ ما على النقض يدل
بحملنا الوضوء - على غسل النجس
في الترمذي دليل نقض ودليل

ذ التمر غير ثابت عن النبي
بعض على افتراض صحة بدا
فبصحيح الغسل نسخه يضح
ذا المسخ للغسل الخفيف قد جرى
وذكروا في الآية الوجهين
على القراءة بخفض منجل
فالعطف في المعنى بغسل جار
منكر مسنح الخف كل وهلا
كفعله وليس في الباب قوي
فهو في الصحيح ذو تجل
أم كرهه المنديل كل مفترض
ما كان للخشوع منا داعيا
وبوضوء الجميغ أدى
بندب تجديد الوضوء زاحر
والبعض قال للخصوص احتملا
غير السبيلين خلافه زكن
والحنفي وأحمد عنه وفي
ومالك والشافعي النذب
والجمع من بين الدليلين نقل
والجعبري منه ذاك يقتبس
عدمه في الدار قطني النبيل

غَسَلَ يَدِي عَلَى افْتِرَاضِ الصَّحَّةِ
مِنَ اللُّوْضُو- مِن مَسِّهِ قَدْ جَنَحَا
صَح لَدِينَا نَسَخَهُ مِنْ طَرَقِ
أَصْحُ مَا فِي بَابِ ذِي الْقَضِيَّةِ
نَسَخَ أَنْ تَرَكَهُ الْمَخْتَارِ
تَخْرِيجَهُ النَّاسِخَ أَيْضًا جَارِ
وَهُوَ عَنِ الزَّهْرِيِّ وَقَوْمِ مَحْكِي
كَانَ وَكَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ
فَانظُرْ هُنَا كِتَابَ الْإِعْتِبَارِ
فِي نَفْيِهِ رَوَاهُ لِلضَّعْفِ انْتَمَى
صَحَّحَهُ جَمَاعَةٌ كَالْتَرْمِذِيِّ
وَفِي حَدِيثِ أَنْسِ مُعَارِضِ
ثُمَّ يَصِلُونَ بِإِلَاءِ
مُسْتَغْرِقِ النَّوْمِ وَثَانِ حُمَلَا
فَاسْتَنْطَقْنَا سَبِيلَ السَّلَامِ يَنْطِقُ
بِأَنَّ فَنَفَيْهِ لِنَسَخِ بَيْنَنَا
عَلَيْهِ بِالنَّسَخِ هُنَا قَدْ حَكَمَا
تَوْضُأً) انظُرْهُ تَجِدُ عِبَارَتِي
قَصْدِ اغْتِسَالِ بَوْضُوِّ ابْتِدَا
وَفِي الصَّحِيحِينَ الْحَدِيثَاتِ

تَرَى الْوُضُوءَ فِي حَدِيثِ بُسْرَةَ
وَلِحَدِيثِ بُسْرَةَ قَدْ صَحَّحَا
وَهُؤُلَا- قَالُوا حَدِيثُ طَلَّقِ
قَالَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثُ بُسْرَةَ
وَلِلْوُضُوءِ مِمَّا تَمَسَّ النَّارِ
فِي مُسَلِّمِ هَذَا وَالْبُخَارِيِّ
وَمَنْ رَوَى الْوُضُوءَ بَعْدَ التَّرِكِ
أَجِيبَ أَنْ التَّرِكِ مَرَّتَيْنِ
بِذَا يَتِمُّ الْجَمْعُ لِلْأَخْبَارِ
مَا فِي وَضُو- مِنْ نَامٍ سَاجِدًا وَمَا
قَلْتِ وَفِي حَدِيثِ صَفْوَانَ الَّذِي
قَدْ عَطَفَ النَّوْمَ عَلَى مَا يَنْقُضُ
حَيْثُ رَوَى خَفَقَ وَغَطَّ الصُّحْبَةَ
وَالْأَقْرَبُ الْحَمَلُ لِأَوَّلِ عَلَى
عَلَى مَنَامٍ لَيْسَ بِالمُسْتَغْرِقِ
أَمَّا الْوُضُوءُ بَعْدَ غَسَلِ مَنْ جَنَا
عِنْدَ ابْنِ شَاهِينَ وَلَكِنْ لَفْظُ مَا
(كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ جَنَابَةٍ
وَاللَّفْظُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَدَى
مِثْلُ «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ»

فبان أن جمع زين ممكن
وضوء من لزوجة يعود في
عند ابن شاهين مع الطحاوي
وقيل لا نسخ وندبه استقر

المضمضة من شرب اللبن:

مضمض خيرا لخلق من شرب اللبن
حديث فعلها رواه الماجهي
بندبها قال نووا الباب

الغسل:

نسخ ملاقاة الختانيين استمر
كل من الناسخ والمنسوخ في
والنهي عن غسل بفضلة الجنب
لدى ابن شاهين ولكن حملنا
كلاهما تصحيحه مسلم
مبيت مسلم على جنابة
له ابن شاهين روى بكامله
ونومه على جنابة ولم
وذا عن الأسود يرويه أبو
فلا تصح لما ادعى ابن حزم
إن فيه خالف أبو إسحاقا

عند أبي داود دو تجل
وأن نفي النسخ ثم بين
صحيح مسلم وتركه يفي
والنسخ بالترك رواه الراوي
وقيل يعنى بالوضوء - غسل الذكر

وتركه مضمضة أيضا حسن
وفي أبي داود ترك هذه
يرون ذاك مقتضى ذا الباب

لنحو (إن الماء من الماء) الخبر
كل من الشيخين ذكره يفي
بفعل أحمد له النسخ وجب
نهيا على التنزيه جمع أمكنا
رواهما مع البخاري مسلم
في خبر نفي النبي استحبابه
وابن عدي ساقه في كامله
يمس ماء في حديث قد ألم
إسحاق والخطأ فيه أصوب
من صحة فيه ونفي الوهم
مرؤي شيخين له قد فاقا

داود فانظر منه باب الجنب
وجوبه، وجوب غيره نسخ
ميت وغسل من حجامه يلي
قال ابن شاهين بذا ذو المعرفة
وغاسل الميت خلاف الجلة
في مسلم وفي البخاري لامعة
في السنن الأربع يرجع إليه
مسند أحمد وغيره يفي
وهو بتصحيح عليه حاكم
روى حديثه مضعف السنن
والفطر والنحر لنا قد عرفه
نسخ مما الدار قطني يمللي

كشرح نجل قيم على أبي
والغسل من جنابة لم ينتسخ
من غسل جمعة وغسل غاسل
والفطر والنحر ويوم عرفة
لكن في وجوب غسلي جمعة
رواية الأمر بغسل الجمعة
وعدم الوجوب ما دل عليه
وأمر غسل غاسل الميت في
حديث نفيه رواه الحاكم
غسل الحجامه أبو داود قد
وأحمد حديث غسل عرفة
غسل الجنابة لكل غسل

غسل الإناء:

بخبر الإصغاء نسخه أقر
في رفعه والوقف خلف يجري
وخبر الإصغاء أيضا صحاح
وذلك الترجيح في النسخ قدح
ذي الشرك والغسل لأجل الحاجة
وطهر ما فيه الطعام ارتضيا

غسل إناء فيه قد ولغ هر
لدى ابن شاهين وما في الهر
والترمذي تصحيحه قد أوضحا
ورفعه بلا خلاف فرجح
حديث الاستغناء عن أنية
يخص ما منها يكون خاليا

قبيل وما دُبغ ليس باهاب
فالجمع ثم وجهه لا يشتهبه
عمومه فالمنع قبل الدبغ عن

وفي حديث ابن عكيم اضطراب
وإن فرضنا أنه يحتج به
بل بحديث دبغ جلد خصصن

قضاء الحاجة :

نسخه استقبال هادي الأمة
وعدم النهي بستر ارتضى
كل من الشيخين ثانٍ قد يفى
ونسخه بالنهي عن بعض أتى
والترمذي أبداه وابن ماجه
بعض وبعض عنده الجمع وفى
وحيث لا أمن فمن يقم أسا

ونهي قاضي حاجة عن قبلة
والبعض أجرى النهي عنه في الفضا
أول زين في البخاري وفي
والبول حالة القيام ثبتا
ذا النهي أبدى البيهقي إخرجه
ولا اختلاف سلف توقفا
لك القيام إن أمنت النجسا

التيمم :

بما النبي علم ابن ياسر
إلا فذا التعليم هو المعتبر
قل ضربة للوجه والكفين
وفي البخاري ناسخ قد أسندا
للمرفقين أثر غير متين
وثق راووا شاهد له جرى
في الكف والمنكب قد تقدا

نسخ التيمم لمنكب دري
إن كان عن أمر النبي ذا صدر
إن ترد التعليم بالتبيين
وفي أبي داود منسوخ بدا
في ضربة الوجه وضربة اليدين
صوب وقفه على ابن عمرا
والجعبري يراه ناسخا لما

وهو عند المالكي المذهب
ب المتوضئ له الضعف سري
إمامة ابن العاص عمرو السري
داود ثمان والبخاري الأبى
وبثبوت الأصل ذاك يشعر

به يتم الجمع فهو أصوب
حديث نهي أن يؤم ذو الترا
مع احتمال نسخته بخبر
في البيهقي أول وفي أبي
رواه تعليقا وقال يذکر

الناسخ والمنسوخ في باب الصلاة :

الأذان :

في ليلة الإسراء للضعف انساب
قررها شرعا له خير البشر
وقد رواه أحمد الأواه
وتر الإقامة سوى قد قامت
والقرظي وترها عنه حكى
تهذيب نجل قيم لترضى
في خبر قد توجه حنا
والبيهقي تلفى له وجودا
وتر الإقامة له النسخ اعترى
من رأي مالك وغيره اتضح
أي الحديثين أردت فاتبعه
للجعبري نسخا لثان تصب
في أحمد دليل ثان يعلم

كون الأذان قد تلقاه النبي
وإنما رؤيا ابن زيد وعمر
كما أبو داود قد رواه
شفع الأذان معه صفا بالصحة
فهى ثنى عند غير مالك
فانظر أبا داود وانظر أيضا
وقد روى هذين مثنى مثنى
في النسائي وأبي داود
واختلفوا في الباب فالبعض يرى
ونسخ شفعا بما هو أصح
والبعض قال إن في الأمر سعة
ربع مؤذنا وثمن وانسب
دليل تربع رواه مسلم

عَدَمُ تَرْجِيحِ الْأَذَانِ فِي أَبِي
يَرَاهُ بَدْعَةً وَلَا كُنَّ الْخَبْرُ
وَعَدَمُ التَّثْوِيبِ أَيْضًا فِي أَبِي
لَكِنْ رَوَى التَّثْوِيبَ مَعَهُ التِّرْمِذِيُّ
وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَالشُّوْرِيُّ
إِقَامَةً مِنْ غَيْرِ مَنْ قَدْ أَذْنَا
وَلابن حنبل يقم ذو الأذان
كما ابن شاهين حكى والخبران
أحازمي: لا نسخ والأمر على

ما جاء في توقيت الصلاة :

صلاة جبريل لأحمد النبي
بصحة الحاكم جد حاكم
عليه ضيق وقتها بعض بني
أما حديث سائل عن الموا
إذ فيه مدتها لغيبة الشفق
فبعضهم يرى الحديث الأول
والبعض ناسخ بثان أولا
روى حديث سائل عن الموا
أسفر مرة وقال (أصبحوا)
وصحوا استمرار تغليس وما
أء، نسخه التغليس بالاسفاه

داود فالنعمان تركا يجتبي
صح به فنسخ تركه ظهر
داود للجديد تركه انسب
مصححا فنسخ تركه احتذي
قالوا به وفي القديم يجري
حديثها ابن عبد بر حسنا
ونسخ أن يقيم غيره استبان
متن أبي داود فيه مسندان
وسنع وفي الأولى خلاف حصلا

صلاة مغرب حديثها اجتبي
والذهبي أقر حكم الحاكم
بفعلها مع الشروط عينا
قيت فتوسعة وقتها حوى
وخلفهم من الحديثين انطلق
أصح زين وعليه عولا
والجعبري كل هذا نقلا
قيت الإمام مسلم فيما روى
وهو حديث حسنه متضح
يرى الطحاوي لم يكن مسلما
كيف تغليس أخه استمدا

شدة حر البخاري أسندا
بعد صلاة جمعة مقيلهم
صلاة أحمد لها بعد الزوا
والجمع ممكن لدى من أولاً
أول وقت ولما قال احتمال
ساعة جمعة كما في الخبر
إلى انقضا الصلاة في رواية
لك بالانتقال أن تحتكما
حضرت الصلاة، في الصحيح نا
وبيين زين جمع الثقات
فوت به لوقيتها إلا فلا
متن أبي داود ذكره يفي
صلاته لشغله من كفرا
صحح ذلك فتى حباناً
سفر أو مطر أو خوف يكون
ووجه نا الجمع انتفاء الحرج
إذ خطب الناس وللجمع فعل
قصة نا في مسلم شهيره
به وفي تأويلهم له خلل
فأحمد بن حنبل له افترض

وهكذا إبراده بها لدى
ومسلم ساق لسهل أنهم
لكنه مع البخاري روى
والجل ناسخ بثان أولاً
فجعل التبكير من بعد الزوال
وقت الغروب أو صعود المنبر
وجاء ما بين انتهاء الخطبة
لك لدى الأثرم ترجيح كما
قد جاء أمر البدء بالأكل إذا
وجاء (لا تؤخر الصلاة)
فأبدأ بأكل خف تشتهيه لا
حديث نفي ذلك التأخير في
في مسلم تأخير أفضل الوري
وبصلاة الخوف نسخ باننا
جمع العشاءين أو الظهرين دون
في خبر في مسلم مخرج
ونجل عباس به قد استدل
وصوب الفعل أبو هريرة
فليس مجمعا على ترك العمل
إلا احتمال كونه لكمرض

هذا وحمله على الصوري قد
في النسائي وروى الشيخان ما
حديث كونه كبيرة إذا
بل هو منكر لأن حنشا
قلت وإخراج الصلاة عمدا
إن هو تضييع وفيه **فَخَلَّفَ**

العمل في الصلاة:

توجُّه الكعبة في الصلاة
وهو لإستقبال بيت المقدس
ثم التوجه لبيت المقدس
كما البخاري رواه فانظر
عليه من منسوخ سنة يُعَدُّ
أمر المصلي ثابت بالسترة
في خبر بعض رواته جهل
على افتراض الاحتجاج بالخبر
فهل بمكة الترخص جرى
قلت إلى غير جدار بمنى
فانظر لعل الأمر عن وجوب
في مسلم قطع الصلاة وردا
والجل قال إن حملنا ذا على
إن مر راكبا حمارا من أمام

رجح والدليل فيه قد ورد
لذاك قد أيد فانظر فيهما
ما ينتفي العذر لضعف احتذى
تضعيفه عند الأئمة فشا
عن وقتها كبيرة قد عدا
مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفًا تلاها من سلف

وجوبه بنص ذكر آت
نسخ عند كل خبر ندرس
مثبته بسنة غير مسمى
كتاب الإيمان به تستبصر
وبعضهم ذلك للقراءان رد
ورد تركها جزاء الكعبة
والنسائي عنه نحوه نقل
والفرض أن الأمر للوجوب قر
أم هو ثم بالمقام استترا
صلى وفي الصحيح ذا نبينا
منصرف بذنا إلى المنسوب
بالمرأة الحمار كلب أسودا
ظاهره فهو منسوخ جلا
خير الأنام نجل عباس الهمام

داوود مرفوعاً إلى خير نبي
ثُمَّتَ عَنْ ذَلِكَ قَدْ تَخَلَّى
بَيْتَ لِعَانِشَةَ كَانَتْ تَجْتَلِي
وَذَاكَ فِي مَثْنِ الْبَخَارِيِّ يَرِدُ
فِيهِ وَفِيهِ جَاءَتْ الْكِرَاهَةُ
فَرَا جَعُوا كِتَابَهُ لَتَعْلَمُوا
وَالرَّفْعُ مِنْهُ الرَّفْعُ ذُو وَقُوعٍ
وَنَفْيُ رَفْعٍ غَيْرِ هَذَا يَجْرِي
فِي مُسَلِّمٍ وَفِي الْبَخَارِيِّ يَوْجَدُ
رَفْعُ الْقِيَامِ مِنْ جُلُوسِ الْوَسْطِ
تَخْصِيصُهُ بِالرَّفْعِ ذَا فِي الْوَسْطِ
كُلَا الصَّحِيحِينَ لَهُ فِيهِ وَجُودٌ
وَالنَّسَابِيُّ الرَّفْعُ رَوَاهُ فِيهِمَا
مَعَ الصَّحِيحِينَ فَتَرْكُهُ ارْتَضَى
بِسْمَلَةٍ بَيْنَ شَيْوَيْهِ السَّلْفِ
مِنَ النِّقَاشِ بَيْنَهُمْ قَدْ عَلِمَا
مَتَّسَعٌ وَلَيْسَ فِيهِ حَجْرٌ
بِفَهْمِهِ مِنَ الْأَدْلَةِ اعْتَمَى
بِسْمَلَةٍ خُذْ قَوْلَةَ ابْنِ بَجْدَةَ
فِي تَرْكِهَا فِي حَالَتِي بِرَاءَهُ

لا يقطع الصلاة شيء في أبي
إلى التصاوير النبي صلى
أعني تصاوير بأستار على
أمرها فنزعها أحمد
مسح الحصى حال الصلاة الرخصة
قد صحت الرخصة قال الأثرم
وعند الافتتاح والركوع
أي رفعنا اليدين نحو الصدر
وليس في صحة ذا تردد
لكنه صح بنقل الضابط
قلت عموم نفي ذاك الرفع
ونفيه خفياً ورفعا من سجود
وهو الذي عليه جل العلماء
قلت وما رواه ذو تناقض
الحازمي بعد ذكر الخلف في
وذكره أدلة الكل وما
قال الصواب أن هذا أمر
كل مصيب متمسك بما
قلت وفي اعتبار قرآنية
(ولا خلاف عند ذي قراءه

هل يقرأ المأموم حتما خلفا
فاقرأ بذات السر دون ذات
كمالك وشيخه الزهري
من الذي ساقوا حديث (مالي)
وشيخ الاسلام لذا القول انتصر
ونسخ (لا صلاة إلا) الخبرا
والجعبري قال إن الحق أن
بحملنا النهي عن القراءة
(مالي أنزع) رواه النسائي
أما حديث لا صلاة إلا
قراءة الإمام للمأموم
والدارقطني رواه في السنن
قال به من قال لا يقرأ في
كذا حديث مسلم أن رجل
ظهرا ولما قال حين انصرفا
قال أنا فقال مُبدي السنن
بذا الحديث بعض أهل الكوفة
وجوبها بكل حال قد بدا
كلُّ بدا له من الدلالة
قلت وأن يقرأها المؤتم
صلى النبي قاعدا وقعدا

إمامه حكوا بذلك خلفا
جهراً لدى أئمة أثبات
وأحمد بن حنبل المرضي
أنزع القرآن) في استدلال
ومن يطالع في فتاواه ابتصر
بذا وبالقرءان بعضهم يرى
لا نسخ ثم ولديه الجمع عن
على المجاهرة والمعينة
وجاء في البستي والموطأ
ففي الصحيحين لنا تجلي
قراءة في مرسَل معلوم
والضعف في بعض الرواة عنه عن
حال ائتمام ذو ائتمام إذ كفي
قرأ «سَبَّح» خلف أفضل الرسل
أيكم القارئ خير الحنفا
ظننت أن بعضكم خالجنبي
يحتج والثوري عالي الرتبة
لمن دليهم أصحُّ سندا
وجهه سواء لم يكن بدا له
غير مجاهر بها أتم
من خلفه وأمره بذا بدا

في رأي جُل العلماء الأول
 حال الصلاة في البخاري نا يرام
 إن صح فالنسخ له مما احتمل
 في النسائي عن النبي أت
 فرَضَ لغير قصد إصلاح يفِي
 حديث الالتفات نحو الشعب
 نهياً لدى بعض الثقات مرتضى
 كان لأجل حارسٍ به رصد
 والنسخ للجواز بعضهم يرى
 وبعضهم حمله على الحظـل
 نسخ الكلام في الصلاة بالكتاب
 في غير عمده الخلاف يحصل
 والبعض نسخ ذلك البطل يروم
 وهو في الصحيح رأي العين
 مخصّصاً عمد الكلام المبطل
 تخصيصنا ذاك العموم أمكنا
 فيما روى الأثرم عن خير الورى
 أصح لكن فيه تبدو علل
 خرجه الأثرم عن يقيين
 حل له الأثرم أيضا قد روى

وذا صحيح ناسخ للأول
 وترك رد ناسخ رد السلام
 قطع الصلاة بإشارة تدل
 ناسخه الإيماء في الصلاة
 أو هو تغليظ على المشير في
 قد صحح الحاكم خير ندب
 والجمع بينه وبين ما اقتضى
 بأن الالتفات نحو الشعب قد
 والنهي عنه لا حاجة جرى
 وفي الصحيح ما على نا النهي دل
 صح عن النبي من غير ارتياب
 فعمده بالاتفاق مبطل
 حجة بطل بسوى العمدة العموم
 ناسخه حديث زي اليمين
 قلت حديث زي اليمين يجتلى
 وبثبوت رفع غير عمدنا
 فتح على الإمام مشروعاً يرى
 كما روى النهي وقال الأول
 سجود أحمد بما وطين
 إيماءه مع صحبه على الروا

أم سليم من وراء صلّت
واجمع بأن للنساء لا الرجا
قد جاء في سبق اليدين الركبتين
قال به من بدليه استدل
وما به الثاني استدل أجود
مسند أحمد لأول حوى
عن أحمد التطبيق في الركوع صح
قد كان من سبق يقضي ما سبق
وإن معاذ للقضاء أخرا
خرج هذا الطبراني في الكبير
موقف الاثنين من الإمام قد
والنسخ بالوقوف خلفه جرى
تصحیح زين الخبرين جار
ثبت أن أحمد النبياً
فاختلفوا في الباب فالبعدي
وقيل ما دل على البعدي
لكن دليل النسخ ليس ثابتاً
حمل الأحاديث على التوسّع
وأحمد يرى اتباع الوارد
ومالك بين الأدلة جمع

بأن يعيد في حديث ورد
وقد أقرها نبي الرحمة
ل ذاك والأثرم زين خرّجا
عند السجود الخلف بين الاقدمين
وللذي بالعكس قال مستدل
ونسخه لأول يعقد
وابن خزيمة لثان قد روى
ناسخ هذا في الصحيحين اتضح
به وبالإمام بعد يلتحق
وقرر النبي فالنسخ جرى
وهو في مسند أحمد الشهير
كان عن اليمين والشمال قد
إن لهما آخر أفضل الورى
في مسلم هما وفي البخاري
قد سجد القبلي والبعدي
للحنفي للشافعي القبلي
نسخه ما جاء في القبلي
كما المرجح هنا ما ثبتا
أشبه عند الحازمي اللوزعي
ويسجد القبلي لما لم يرد
فاعتبر النقص له القبلي يقع

وحيثما نقص فالنقص عليه
نسخ ابن شاهين لهذا حاو
ونحوه في مسند لأحمد
وجاء إن تفسد على الإمام
إن قلت هل صح الحديث سندا
بين الحديثين ابن شاهين جمع
ثانيهما محلّه إن تفسد
وإن تعمّد الصلاة بالحدث
فيلزم المأموم أن يعيدا
دوام تقنيّت النبي فجرا
والحاكم استدركه مصححا
قال ابن شاهين قنوت الفجر
أهل المدينة به قد عملوا
وهو ناسخ لنهي وردا
والجعبري قال بعدما ذكر
وعدّ قائله من صحب الأمين
وعدّ تابعين قائلين به
بل القنوت ثابت في الخمس من
والخلف هل نسخ أم لا وعلى
وهل له لفظ يخص أم لا

للمقتدي تمام اجتهد فيه
ومشكّل الأثار للطحاوي
عن عقبه بن عامر ذي السؤدد
تفسد على صاحب الائتتمام
قلت البخاري في الأذان أسندا
فأول في نقص أركان لمع
لحدث علمه من يقتدي
من أم يفسق إن بدينه عبث
عن مالك هذا قد استفيدا
من طرق عن الرواة يدري
كالدار قطني وبعض قدحا
هو الذي العمل فيه يجري
والحق عنه هؤلاء لم يعدلوا
بسند تضعيفه قد هذا
دليله ذا محكم قد استمر
مصدرا بالخلفاء الراشدين
ومالك والشافعي فاعن به
قبل ركوعه ومن بعد زكن
عدم نسخ هل دواما فعلا
كل على ما قاله استدلا

حديث من بقي في مجلسه
الترمذي حسنه وقد أتى
قال ابن شاهين حديثه الأول
وبعد غير تين للإمام
فعل الصلاة مرتين عنه قد
لكنه يمكن جمع بينهما
فأمره بعودها للمقتضي
في ابن خزيمة حديث النهي جا
كان يصلي ركعتين قصرا
وجاء عن عائشة ونجل
أما حديث أن أفضل الوري
ونحوه فغير شيء كل ذا
وخطبة الجمعة كانت بعد
وذاك حين انفض منهم أغلب
فأنزل الله تعالى ﴿وَإِذَا
قد قال الأثرم تفيد التوسعة
بسورة الأعلى مع الغاشية

النوافل:

قد صححت صلاة أحمد الضحي
قال ابن شاهين وليس يقضى

بعد الصلاة لطلوع شمسه
قيامه قرّب السلام مثبتا
به بعيد الفجر والعصر العمل
يفضلون سرعة القيام
نهي والأمر به أيضا ورد
قد ساقه الرواة في كليهما
وحيثما انتفى فنهي ارتضي
وفي كلا الشيخين أمر خرّجا
نبيّنا إذا يكون سفرا
عباس أن القصر فرض أصلي
أتم في سفره وقصرا
كتاب الأثرم عليه استحوزا
والنسخ بالتقديم عنهم يبدو
وتركوا النبي وهو يخطب
رأوا تجارة وفي الصحيح ذا
قراءة الهادي صلاة الجمعة
وبالمنافقين والجمعة

ونفي أن صلى الضحي قد صححا
بواحد على سواه رفضا

ما في وجوب النحر والوتر الضحي
كما أتى في نفيه والخبران
قلت على نفي الوجوب يستدل
(من فاته الوتر من الليل قضاءه
وقد روى بعض مبيني النصح
قال ابن شاهين إذا صح الخبر
فهو ناسخ قضاء الوتر
وإن يفت للنوم والنسيان
إن صح أن ناسي الصلاة
في عدد الوتر أحاديث روى
وسبعة وتسعة والأثبت
خرجها الأثرم ذو الرسوخ
قد صحح النهي عن الصلاة
أما صلاته بعيد العصر
كان أذان مغرب في العهد من
من كثرة القائم من صحب النبي
أخرجه ابن ماجه فانظر كتاب
وأمر ركعتين قبل المغرب
(يبين كل ما أذانيين صلا
بدون الإستثناء صح عنده

على النبي ضعفه قد وضحا
مسند أحمد به مخرجان
بثابت على افتراض الخمس دل
(من صبحه) صححه بعض الرواة
(لا وتر من بعد صلاة الصبح)
في النهي عن وتر إذا الصبح انتشر
إن كان فوته اختيارا يجري
يقض إذا ذكر كل آن
يقضي إذا ما كان ذكر هاتي
واحدة ثلاثة خمسًا حكوا
واحدة عند الذين أثبتوا
في ناسخ الحديث والمنسوخ
من بعد عصر سائر الرواة
فصححت لكن لداع يجري
خير البرية إقامة يُظن
يركع ركعتين قبل المغرب
إقامة الصلاة تحظ بالصواب
صح مكرراً فلا تستغرب
ة ما خلا المغرب) جل الفضلا
لكن به البزار قد أسنده

قلت ولكن مقتضاه خالفها
صلاة ركعتين بعد المغرب
وفعلها الهادي بمسجد جلا
وفيها قرأ خير من رشد
والكافرون وإذا زلزلت
تخريجُ ذي الآثار والكلامُ
أمرُ النبي بالصلاة من أتى
معهما وأمره أيضا جلي
وقال إنما أمرته الصلاة
لكن ذي العلة لا تخصص
والنفل بعد جمعة بأربع
والنفل في نصف النهار قد نهى
وقد أتى استثناء يوم الجمعة
والنفي كالأثبات جِدْ مثبت
ومنهج الجمع بهذا الباب
فالبعض للفرض نفى وأثبتا

سجود التلاوة:

إن قرأ النجم النبي سجدا
ولم يكن سجدا في المفصل
وذلك ناسخ إذا صح لما

أصح منه فاطراحه وفي
في البيت جاءنا بها أمر النبي
والأثبت الأول بل ذا أرسلنا
غير مطيل **«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»**
وذاك أثبتت من الإطالة
فيها حكاة الأثرم الإمام
في وقت خطبة الإمام ثبتا
لرجل دخل ذا تبذل
ليتصدق عليه من رءاه
يلقى لدى الأثرم ذا المقتنص
وغيرها قال على التوسع
عنه على الإطلاق فيه فانتهى
قال والاستثناء لما يثبت
حول صلاة المصطفى في الكعبة
منتهج عند ذوي الألباب
نفلا وبالوقتتين بعض وقتا

بمكة كما البخاري أسندا
مذ كان في طيبة خير مرسل
من سجّادات في المفصل اعتمى

وقال قد رأيتُ أحمد سجد

صلاة العيدين :

تكبير عيدين رواه الراويه
وقد أتت بأربع رواية
حسبما الأثرم قد حكاها

أحكام الموت :

وفي حديث صحَّ من حبِّ لقا
معناة حُبَّ العبد الاستعداد أو
وعن تمنى الموت من أجل الضرر
ولانتفا تعارض من بين
قلت محل النهي ضرُّ دُنْيَوِي
ففي الكتاب وصحيح السنة
فاطمة بنت الرسول اغتسلت
واصطحجت واستقبلت ثم نهت
دَفَنها بغسلها ذاك عَلِي
وأمرها أن يلي الغسل علي
خرجه الحاكم في المستدرك
وما روى أحمدُ عنها حكما
كَبُرَ على الميِّت أربعا وما

سجد في «إدا السماء انشفت»
فيها فلست تاركا طول الأبد

سبعا بالأولى خمسةً بالثانية
والأول الأكثر بل والأثبت
فانظره تُلَف ضِمَّن ما سُقناه

ءَ اللّهِ حِبُّ اللّهِ ذلِكَ اللقا
فَرَحُهُ عِنْدَ مماتِهِ رأوا
نهى حديث صحَّ عن خير البشر
هذين قل لا نَسَخَ بين زين
لا الضرُّ الدِّينِي إِنْ فِيهِ رُوي
جاء تمنى الموت خوف الفتنة
وَجُدَرِ الثياب أيضا لبست
أن تكشف الأثواب ثم قُبِضَتْ
مسندُ أحمدَ به هذا جلي
وتوضع القبة فوقها جلي
والبيهقي تخريجُه له حكي
بالضعف والردُّ عليه العلما
زاد عليها فبنسخ وُسما

وما على خمس يزيد أو نقص
حسبما ذكره الشوكاني
إذ في الصحيحين حديثها وقد
حديث لا شيء لمن صلى على
وإن فرضنا أنه مقبول
على ابن بيضاء النبي صلى
وقيل لا نسخ ولكن منهج
ترك النبي لصلاته على
فانظر حديث أول في مسلم
ترك صلته على ذي الدين
ناسخه حديث (من ترك كل
والنفي كالإثبات ذو ورود
عند أبي داود نفي ولدى
وإنما تركها على أولا
أما صلته على من نافقا
كما البخاري في صحيحه رواه
إتباع مرة جنازة نهي
في الماجهي نهي عزم وبلا
والنهي للتنزيه عند الجل
والمشي من خلف الجنازة ومن

عن أربع ليس به يصح نص
والأخذ بالأربع ذو رجحان
جعله الجمهور هو المعتمد
جنازة بمسجد ما قبل
فنسخه بغيره منقول
في مسجد ذا مسلم قد أملى
ترجيح ما في مسلم منتهج
قاتل نفسه وذي الدين انجلى
ثانيهما إلى البخاري نفي
نسخ عند بعض أهل الدين
فهو إلى في البخاري حصل
على صلته على المحدود
مسلم الإثبات راجحا بدا
للردع لا للمنع من أن تفعل
فالنهي عنها في الكتاب أشرقا
فانظر كتابا للجنانز حواه
عزم ودون العزم عنه فانتهي
عزم لدى الشيخين نصه انجلى
وبالصحيحين عليه يدلي
أمامها في الترمذي كل يعز

كان يقوم فانظرنْ مُسلما
ليعلم الجوازَ مَنْ به انتسى
توضع فيه خلف أهل العلم عن
ونسخ ذاك النهي عن بعض أتى
في الترمذي وسواه يُعلم
فلا يُقاوم بمرجوح السند
عند ابن شاهين بتضعيف بدا
وفي البخاري بوقف احتذي
وعدم النسخ لبعض قد رسخ
فهو يُفقد إذا ما تنفقد
ولغنهنْ جاء في المأثور
عن أحمد والماجهي والترمذي
بأنه ناسخ نهى قدما
وهو في حق النساء ذو شقاق
في زور قبر أمه النبي
لها لذلك بكى خير الورى
وردَ لكن وضعه قد نقلا
للعلم حتى جاءه نهى القرا
ورد وهو في الصحيح يملى
أسلم قد روى فاروينه
والطبراني أتى بسنده

ناسخه جلوسه من بعد ما
وقيل لا نسخ ولكن جلسا
جلوس من تبعها من قبل أن
كرهه البعض لنهي ثبتا
ناسخه (اجلسوا وخالفوهم)
حديث نهى في الصحيحين ورد
والدفن ليلا فيه نهى وردا
والفعل مرفوعا رواه الترمذي
به ابن شاهين لنهي قد نسخ
فقال ذا النهى لعله يرد
والنهي عن زيارة القبور
في مسلم ذا النهى، واللعن احتذي
والأمر قد صح بها وحكما
والنسخ في حق الرجال باتفاق
في مسلم (قد أذن العلي
والله ما أذن أن يستغفرا
إحياؤها إيما نها إن سألا
ثبت عنه العزم أن يستغفرا
(لم أدر تبع لعين أم لا)
ولا تسبوا تبعا فإننه
رواه أحمد لنا في مسنده

قلت إذا صحَّ ففرضنا اختلافَ موضوع أو وقتٍ به انتفى التناف

الناسخ والمنسوخ في باب الزكاة:

مسنةٌ في أربعٍ تعتبر لخبرٍ فيه بحسنٍ وسما زكاته ما وصفه لك يفي للخمس والعشرين، في هذي اجعل بقرتان فرضها يرونا مسنة من أربعين تنزع فبحسب ذلك استبيننا خمسين ربع مع مسنة يفي أصح والضعف لغيره جلي والبيهقي عنه ثان ينقل تضعيفه ونسخه لو صحَّ صح في العبد والفرس ذو إثبات روى حديثها مضعف السند والنسائي والترمذي فيه عن في الباب لا يصح أي أثر ثم أبو حنيفة والشعبي وهو عن صحابة قد احتذي ومالك فهو إذا معتمد بحمل أول على حرم الحلبي

وفي الثلاثين تباع من بقر هذا الذي عليه جل العلماء والبعض ناسخ لذا واختار في فقال في البقر ما في الإبل بقرة والخمس والسبعونا وقال قوم في الثلاثين جذع وإن يكن خمسا وأربعينا فادفع مسنة وثمنا ثم في وهكذا لكن دليل الأول في الترمذي وسواه الأول (في الفرس السائم دينار) وضح إذ في الصحيحين انتفا الزكاة تزكية الحلبي أبو داود قد والبيهقي والدارقطني في السنن وقال بعد سوقه للخبر بمقتضاه قال بعض الصحب حديث نفيها رواه الترمذي وعن أنمة ومنهم أحمد والجمع بين الخبرين ينجلي

مالُ صبيٍّ لكن الرذُ انجلى
سيم خوفًا أن ينفد بالصدقة
فطالعن مسنده تطلع
ومالك وأحمد والشافعي
خصص رفع قلم فيما رووا
والحاكم استِدراكه له احتذي
هل خصه مثل الصبيِّ خبر
حديث رفع قلم به يؤم

أن لا يُزكى مالُ مجنونٍ ولا
بأمر الاتجار في مال اليت
ذا الأمر مرفوعا رواه الشافعي
قال به صحب وبعضُ تابعي
وهو لديهم محكم نسخ أو
حديث رفع قلم في الترمذي
قلت وفي المجنون يبقى النظر
أم خصه القيس على الصبيِّ أم

الناسخ والمنسوخ في باب الصوم :

فصوم عاشوراء حتمه وجب
بل كان ندبا صومه ولا يني
في مسلم وفي البخاري يجلو
أفطر قربَ العصر خيرٌ من رشد
تخيير من في رمضان سافرا
فطر النبي الأخر المُعْتَبِرًا
وشهرُ ذي الحجة) معناه استبان
إن ينقص الواحدُ فالثاني يتم
في ذينك الشهرين مقصودُ جلي
تسعا وعشرين وهم مع النبي

صيام شهر رمضان إذ وجب
وقيل حتمُ صومه لم يكن
ولكلا القولين مستدل
سافر عام الفتح صائما وقد
رواه مسلم فجلهم يرى
والصوم منسوخ لدى بعض يرى
حديث (لا ينقص شهر رمضان
بأن الإجماع في النقص عدم
وقيل لا ينقص أجرُ العمل
فلا يعارض صيام الصُّحْب

والنهي عن إفراد صوم الجمعة
وقد عزا ترغيب خير البشر
لكن على افتراض صحة الخبر
لا كره في إفراد صومها يفي
بل قال مالك صيامه حسن
لكن عليه النووي اعتراضا
وقال إن مالكا معذور
وبعض صحب مالك عنه اعتذر
(وقلما كان النبي يفطر
إما بصومها يخص مفردا
والنهي عن صيام يوم السبت جا
في الترمذي أول، ثانيهما
فالنهي عنه مفردا والصوم مع
وقيل إن النهي منسوخ وفي
حديث (من أصبح وهو جنب
وهو إصباح النبي صائما
قال بذاك أكثر الأعيان
والشافعي مسلك ترجيح سلك
روته عن أحمد أم سلمة
وانسب حديث نهيه لما سمع
وليس سامعا من النبي

فيه نصوص في الصحيح لا يعر
في صومها للبيهقي المنذرى
حمل على عدم الإفراد ظهر
فيما يراه مالك والحنف
عد للموطأ ففيه القول عد
بأن ذا لسنة قد عارض
إن لم يكن بلغه الماث
فقال لم يبلغه في النهي الخ
جمعة) في الترمذي يؤث
أو لم يكن لها بصوم أف
وصومه مع صوم تال خر
مستدرك الحاكم فيه علم
صيام تال فالتعارض اند
حديثه طعن الأئمة يف
فلا يصم) ناسخه مستص
في رمضان جنباً من الج
في مسلم وفي البخاري
فعنده الصيام في الأرجح
وأئنا عائشة المك
أبو هريرة من الفضل تد
بل عنه قد رجع في المر

والنهي عن أفراد صوم الجمعة
وقد عزا ترغيب خير البشر
لكن على افتراض صحة الخبر
لا كره في أفراد صومها يفي
بل قال مالك صيامه حسن
لكن عليه النووي اعترضوا
وقال إن مالكا معذور
وبعض صحب مالك عنه اعتذر
(وقلما كان النبي يفطر
إما بصومها يخص مفردا
والنهي عن صيام يوم السبت جا
في الترمذي أول، ثانيهما
فالنهي عنه مفردا والصوم مع
وقيل إن النهي منسوخ وفي
حديث (من أصبح وهو جنب
وهو إصباح النبي صائما
قال بذاك أكثر الأعيان
والشافعي مسلك ترجيح سلك
روته عن أحمد أم سلمة
وانسب حديث نهيه لما سمع
وليس سامعا من النبي

فيه نصوص في الصحيح لأئمة
في صومها للبيهقي المنذري
حمل على عدم الأفراد ظهر
فيما يراه مالك والحنفي
عد للموطأ ففيه القول عن
بأن ذا لسنة قد عارضا
إن لم يكن بلغه الماثور
فقال لم يبلغه في النهي الخبر
جمعة) في الترمذي يؤثر
أو لم يكن لها بصوم أفردا
وصومه مع صوم تال خرجا
مستدرك الحاكم فيه علما
صيام تال فالتعارض اندفع
حديثه طعن الأئمة يفي
فلا يصم) ناسخه مستصحب
في رمضان جنباً من الجما
في مسلم وفي البخاري زان
فعنده الصيام في الأرجح لك
وأئمة عائشة المكرمة
أبو هريرة من الفضل تطع
بل عنه قد رجع في المروي

والنهي والرخصة في الحجامة
أفطره للنهي جمع كعلي
ومال للرخصة منهم جُل
وقد أجابوا عن دليل المفطرين
والمفطرون قائلون ليس في
فانظر لذا تهذيب نجل القيم
حديث نهى في ابن حبان وفي
وفي البخاري حديث الرخصة
قول حذيفة مبيئنا أوان
(هو النهار غير أن الشمس لم
رواهما ابن ماجه وقد أتى
فالصوم قبل النسخ من إسفار
فانظر كتاب الجعبري الرسوخا

قد وجَّها لعاقده صيامه
وكعطا وأحمد بن حنبل
بها لنفي الفطر يستدل
بالقدح والنسخ وتأويل مبین
ذاك الجواب مقنع للمنصف
على أبي داود نا تلوم
مستدرك الحاكم ذكره يفي
من حيثما بوب للحجامة
تسحر منه مع النبي كان
تطلع) مقال عن أبي قد ألم
نسخ (من الفجر) لذين مثبتا
ومن طلوع الفجر بعد جار
رسوخ الاخبار تنل رسوخا

الناسخ والمنسوخ في باب الحج

(دخلت العمرة في الحج إلى
دل على نفي الوجوب للعمرة
وحجنا وعمرة فريضتان
وأمر أن يتمَّ زان يتلى
قال دليل سنة منسوخ
في أول الاسلام كان المحرم

يوم القيام) في ابن ماجه جلا
لذا ابن مسعود رأى وابن عمر
للبيهقي في السنن الكبرى استبان
كلاهما على الوجوب دلا
بما الوجوب يقتضي، شيوخ
دخوله من باب بيت يحرم

ففيه خلاف أسادة الأعلام
قد منعه لحديث فيه
إذ في الأحاديث الجواز يلمع
أو أمره بالغسل للتزعفر
مع دليل من أجازوه يبين
فلحديث صح عن بعض ألف
إلى ابن عباس عزاه النقلة
والحازمي عنه هذا علما

فمالك مع موافقيه
وجل أهل العلم ليس يمنع
حديث مانع بال نسخ حر
وفي الصحيحين دليل المانعين
في الاشتراط من أخي الحج اختلف
وبعضهم أنكره والنسخ له
ناسخ هذا «فإن أخصرتم فما»

الناسخ والمنسوخ في باب الأضحية

ث النهي عنه في الصحيح يجتلى
بأن أمره بالإدخار صح
رخصة الإدخار، إما كل حين
رخصة فيه، كل ذلك احتملا
عود امتناع الإدخار في الغلا
يعم إذ دليل هذا النسخ عم

في (الاعتبار) فيهما تثار
ونسخا بعد لدى أعلام
بين أحاديثهما الشهيره
فرع، ونسخ رجب عتيرة

الأكل من أضحية فوق الثلا
لكن ذاك النهي نسخا اتضح
الحازمي، لواحد من معنيين
أو ساعة الحاجة الإدخار لا
أجعبري: ذهب بعضهم إلى
لاكنما الصواب أن النسخ ثم
فصل:

والفرع والعتيرة الآثار
قد قررا في أول الإسلام
إذ صح (لا فرع ولا عتيرة)
أول ما تلده البهيمة

الناسخ والمنسوخ في باب الذكاة:

فيه تعارضُ الحديث يُحكى
من الذي إلى التأخر انتمى
وفيه أقسام ثلاثُ تسقطابُ
تحليله ليس بذى اشتباه
لا خلفَ في تحريمه وضييره
لبعضهم ترجيح حله يضاف
في قوله «وإنه لفسق»
فعطفها للمنع والحال لجل
فانظر كتاب الجعبري تبتصر

وجوب تسمية ما يُذكى
ولم يُحقق الذي تقدما
لذاك يُرجع إلى نص الكتاب
فما عليه ذكر اسم الله
وما عليه ذكر اسم غيره
وغيرُ مذكور عليه ذو خلاف
ومنشأ الخلف احتمالُ حق
فهني لعطف ولحال تحتل
وإن ترد مرجع ما هنا ذكر

الناسخ والمنسوخ في باب المباح:

عن أكل خيل والحمير والبغال
صح فحرّمها لدى الكثير
(أهلك أطمع من سمين الحمر)
لوصفه بالضعف والشذوذ
شبية في تحليلها أيضا أبي
ورد قول ترجمان الذكر
رؤي والآية فيه يتلو⁽¹⁾
إن ليس يثبت بالاحتمال

نهى حديث ليس يخلو من مقال
بل نهيه عن أهل الحمير
أما حديث غالب ابن أاجر
فهو معدود من المنبوز
ما الطبراني روى وابن أبي
مع احتمال سبقه للحظر
أعني ابن عباس فعنه الحل
وما لنسخ ثم من مجال

¹ الآية هي: «قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحْرَمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ...» الآية

والنهي عنها عارضاً لا ذاتي
وقد تلا مانعها تقريرا
وهو مالك وغيره وفي
وأحسن الجواب أن الآيه
وإنه في الخيل بعد الهجرة
فانظر لذا المبحث فتح الباري

فصل:

أمر أن تُراق ثم تُكسراً
وإن عليه غسلها قد عرضا
وذاك في صحيح البخاري
قيل وأمر الكسر ثم إن
والشرب في آلات الانتباز قد
فالبعض قال المنع باقٍ مثل ما
والمنع عند الجل كان أولاً
ومن يرى المنع يقول النسخ في
فالمنع في الإناء ذي الضراوة
ومن يرى النسخ يرى الشمولا

والعكس في حُمُرِ بَغَالٍ ءَاتِ
﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ﴾^١
تقرير الاستدلال أوجه تفي
مكيّة عند ذوي الدراية
بزائد عن سنوات ستة
في شرحه الصحيح للبخاري

قدور لحم حُمُرٍ خير الوري
أذن في ذاك وما إن عرضا
ومسلم يضح للنظار
غسل به تخييره يعن
ثبت فيه نهي خير من رشد
لك وأحمد ومن معهما
والنسخ في الصحيح من بعد أنجلي
بعض الأواني لا جميعها يفي
بقي كالمحتّم المرفّت
في ناسخ لا يقبل التفصيلا

الناسخ والمنسوخ في باب الجهاد :

بدعوة قبل القتال أمرا وقد أغار دونها خير الوري

فعند مالك وبعض مدني
والجل دونها يرى القتالا
ومن يرى الجمع يرى التفصيلا
من بلغتهم دعوة لا تجب
ودعوة الذين لا تبلغهم
ومؤمن قتل كافرا نفى
ومسلم خرج في كتاب
قاتل ذي الذمة من غير مبيع
في ابن أبي شيبة والنسائي
ووجه جمع الخبرين واضح
والنهي عن قتل ذراري المشركين
أول زين في صحيح مسلم
فبعضهم للنهي مطلقا منع
وبعضهم بالعكس قال وجمع
قال إذا قاتلت الذراري
ورد أن النفل في المغنم كان
فصار في خمس خمس فاتل
فانظر لذاك الجعبري والحازمي
وللضرورة انتفع من مغنم
فانظر إذا شئت كتاب الأثرم

² يعني العاصي بن سعيد.

بدعوة قبل القتال أعلن
ونسخ أمرها إليه مالا
هو الذي يلائم الدليلا
دعوتهم من قبله بل تندب
واجبة قبل قتالنا لهم
جمعهما في النار خير مقتفى
إمارة حديث هذا الباب
من الجنان لا يشم أي ريح
وأحمد وفي البخاري جاء
فليس ثم للتناقض جانح
رووا (وهم منهم) رووا عن الأمين
ثانيهما إلى البخاري نمي
كما بنسخ الإذن في القتل صدع
بين الدليلين فريق متبع
تقتل إلا فامتناع جار
وأن نسخ ذاك في الذكر استبان
آية «وَأَعْلَمُوا» ففيها يجلو
حيث تكلمنا على المغانم
لا دونها من قبل قسم المغنم
في باب الانتفاع بالمغانم

فقال يعطى القاتل السلب إن
وقال لا يعطى بدون البيئنه
ونسخ أول بثان قد جرى
قصة سعد قد رواها أحمد
وفي الصحيحين اشتراط البيئنه
وخالد نجل الوليد استكثرا
وبعد رفع الأمر للهادي النبي
وإن رأى نوعا من التحدي
إن خالد كان أميرا اجتهد
فدل ذا الحديث أن السلبا
وأن مأمورا إذا ما ثربا
ومسلم خرج في الجهاد
أثبت من سهمين إن تؤسس
كلاهما فيه حديث مروى
قوم ابن جحش قتلوا في رجب
فأنزل الله على خير الأنام
إن صح ذا فالنسخ قيل بالكتاب
فانظر لذي القصة الاعتبارا
وقيل إن قوله (فيه كبير)
رفض استعانة بأهل الكفر صح

قال قتلت، دون إثبات يعن
بعض رواها في حديث بيئنه
إن ذاك في بدر وذا بخيبرا
وهي في الحاكم أيضا توجد
في أخذ قاتل لسلب بيئنه
سلبا له عن قاتل قد حجرا
قضى لقاتل بذاك السلب
من خصم خالد قضى بالرد
فما لمأمور عناد أو تحذ
لقاتل لو ملء الأرض ذهباً
على أمير ذي اجتهاد عوقبا
هذا الحديث فهو فيه بار
ثلاثة الأسهم أي للفراس
قد ساقه الأثرم فيما يروي
فقال ما أمرتكم به النبي
«وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ»
والله أعلم بما هو الصواب
للحازمي تنل استبصارا
بكونه مؤكداً المنع جدير
قبولها تصحيحه أيضا وضح

الامن منهم واحتياج المسلمين
قبول أحمد هدايا المشركين
قبيل بنسوخ ردها لنا
وان ترد أوجه ما فيه يفي
وردها على احتيال المهدي
وجوب هجرة قبيل الفتح قد
للحازمي الجمع والناسخ صح
رد النساء إن علمن مؤمنات
فانسوخ به لردهن إن يكن
حديث هذا الصلح في البخاري
مكة صح أن أحلت ساعه
نبينا الصلاة والسلام

ولم يجر إن فقد ان نستعين
وردها في الترمذي كل يبين
جمع الحديثين لبعض عنا
فاحمل قبولها على التألف
بما له يهدي لكسب الورد
نسوخ بعده بنديها فقد
وفي أبي داود منسوخ وضح
للكافرين منعه في الذكر آت
صلح الحديثية قد شملهن
وغيره من كتب الأبرار
من النهار لنبي الساعة
عليه ثم عاد الاحترام

الناسخ والمنسوخ في باب النكاح :

ومتعة أي النكاح لأجل
في مسلم وفي البخاري وأبي
وحلها لذي اضطرار سمعا
وإن تكن مستفسرا عن مأخذي
حديث لا نكاح لا إنكاحا
وصححو عن ابن عباس السري
ميمونة وهو ذو إحرام

نهى بعد الإذن عنه فأنحظر
داود وابن ماجه انظر تصب
عن ابن عباس ولكن رجعا
في السنن الكبرى انظرن والترمذي
لمحرم في مسلم قد لاحا
تزوج النبي خير البشر
لاكنه عد من الأوهام

وفي حديث نجل عباس السري
من تلك أنه يَعُدُّ مُحْرَمًا
وأحمدُ قَلْدٌ فِي عُمَرَتِهِ
وَعَدُّ مِنْهَا كَوْنٌ مَعْنَى مُحْرَمٍ
وَذَاكَ مَسْمُوعٌ وَفِي صَحِيحِهِ
وَمُحْرَمٌ بِأَحَدِ النِّسْكَانِ لَا
عَنْ النَّبِيِّ (وَأَنكحِي مَنْ شِئْتَ) عَنْ
عِنْدِ أَبِي حَنِيفَةَ دَلُّ عَلَى
(وَأَيَّمَا امْرَأَةٍ) الْحَدِيثُ قَدْ
حَكَمَ بِالْبَطْلَانِ خَيْرٌ مَرْسَلٌ
فَهُوَ لَدَى الْجُمْهُورِ نَاسِخٌ لِمَا
فصل في الصداق:

عدم تحديد أقل المهر
والطبراني روى كأحمد
ولحديث (لا صداق دوننا
بل حكم الجوري والشوكاني
حديث (أن مهر هند يكتمل
في الدار قطني أتى والبيهقي
والبعض ناسخ بأية **«وإن**

تبدو احتمالات لدى ابن حجر
من قلد الهدى ولو ما أحرما
ذات الزوج بميمونته
في الشهر أو في البلد المحرم
مال ابن حبان إلى ترجيحه
نكح له والحنفي قال بلى
في النسائي والبيهقي في السنن
نكاح امرأة لنفسها بلا
حسن والتصحيح عن بعض ورد
فيه على نكاحها بلا ولي
عند أبي حنيفة تقديما

أتى وتحديد أتى بعشر
عدم تحديد فلا تحدر
دراهم عشر) يَضَعُونَا
عليه بالوضع وبالبطالان
إن كشف الخمار أو ستر سدل
يمقتضاه قال بعض السابقين
«طلقتموهن» لما هنا يعين

فمن يطلق بعد هاتين أبان
فانظر هنا كتاب الاعتبار
فيما رواه الدار قطني الراوية
ما يقتضي جوازه الشيخان
فيما حكاه الجعبري ذو الحكمة
خلاف الأولى عنه أيضا نقلا
في أول مؤذنة بالحرمة
كان طلاقا واحدا في الشرعة
والصدر من خلافة النذب عمراً
عمراً قد حكم بالثلاثة
أحمد ضمّن ذلك الكلام
عن المطلق ثلاثاً أياً
بانته وقد عصى العلي بما فعل
إن طلق البتة عما استهدفا
ثلاثة وذا هو المعتبر
صحب النبي ومن بهم قد لحقا
كما أبو داود ثانياً روى
على المكرر للفظ طالق
بيتة ونحوها إن طلقا
في ناسخ الحديث والمنسوخ

بقوله جل «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ»
وإن تُرد مزيد الاستبصار
جمع الطلاق في الثلاث معصية
وساق في عويمر العجلاني
فهو ناسخ لتلك الحرمة
والجمع بالحمل لأول علي
قلت ولكن لفظة المعصية
إيقاع زوج للثلاث دفعه
عهد النبي وأبي بكر الأغر
وبعد عامين من الخلافة
في مسلم ومسند الإمام
واستخبر النبي نجل عمرا
فقال ما معناه لا رجعة بل
ولركانة النبي استحلفا
وذا يدل أنه يعتبر
إن هو محكم عليه أطبقا
أول زين الدار قطني حوى
والجمع ممكن بحمل السابق
وحمل غيره على من نطقا
والجعبري انظره ذا الرسوخ

بمقتضى النية فيها الحكم
من سنة ومن كتاب الله
وبالثلاث تارة يحكمكم

بان الفاظ الطلاق يحكم
والمقتضى لذاك ذو اتجاه
لذاك بالواحد طورا يحكم

تأديب الزوجات :

فيه إذا اجترأ أن خير الأمانة
فانظر أبا داود وابن ماجه
عدمه محل ذاك النهي عن

عن ضرب زوجات نهى وأذا
وإن بحثت تبتغي إخراجة
قلت بقيد الاجتراء بان أن

ضرب
الزوجات

الناسخ والمنسوخ في باب العدة :

في الانتقال ثم عنه عدلا
أن يبلغ الكتاب فيك الأجل
بأنه بالصح والحسن اتسم
كن من الأزواج معتدات
رخص أن يأتي إحداهنا
بان في إسناده مقالا
فالبعض في انتقالها ما حرجا
لحاجة نهارها تجلى
من رخصة إلى فريضة انتمى
لحاجة، فالانتقال لا يزوج

فريعة لها النبي سهلا
فقال في بيتك فاجلسي إلى
خرج هذا الترمذي وحكم
وجاء في حديث أن اللاتي
شكون وحشة بدورهننا
خرج هذا الحازمي وقالا
من ثم بين العلماء الخلف جا
والبعض قال لا خروج إلا
وقال قد نسخ قبل الفعل ما
والإذن للمستوحشات في الخروج

بالأمر من خير الوري ليصبحا
دل على رضا الكبير
لا رأي جل العلماء فهم
قالوا حديث سالم قضية
ونفي حرمة رضاع مصتين
فدل أن حرمة الرضاع من
وفي الصحيح أن عشر رضعات
وذا يدل أن ما كان أقل
وذا عليه الشافعي وأحمد
قلت وعند مالك والحنفي
أخذاً بما هو أقل مصدق
لكنه ثبت قيد الحرمة

فصل:

خبر وضع أحمد الثوب على
بل أثبتوا من طرق مرضية
وإن فرضنا أن ذلك الخبر

النفقات:

في الترمذي والنسائي وأبي
ذكر فيها من له البر يحق

محرّمها ذا في حديث صحح
في الرأي من عائشة الشهر
في غير حولين به ما حرّموا
عين وقيل نسخته الآين
أو مصّة صح عن الهادي الأمين
ثلاثة وهو عن البعض يعز
قد نزلت ونسخها بالخمس أت
من خمسة عن حرمة قد اعزل
ونسخه لغيره معتمد
حصول حرمة برضعة يفي
لفظ الرضاع في حديث انتقي
كما مضى برضعات خمسة

يد يبايع النسا- ما اتصلا
أن لم يصافح قط أجنبيه
متصل فنسخه بذا استقر

دوود أثار أتت عن النبي
فيها على أدناك أدناك نسق

والبعض خص الفرع والأصل وفي
يراه ناسخاً لذلك العموم
فالحتم في الأصل وفي الفرع يفي

والبعض خص الفرع والأصل وفي
يراه ناسخاً لذلك العموم
فالحتم في الأصل وفي الفرع يفي

الناسخ والمنسوخ في باب البيع :

له البخاري في الصحيح جَلْبَا
بدرهمَيْنِ درهمٍ نَقْدًا حلال
لَمَّا روى له أبو سعيد
أربى) وفي الشيخين ما روى ورد
عند ابن شاهين وبعض الفضلا
بحمل أول على الجنسين

وليس في سوى النسيئة ربا
به ابن عباس تمسك فقال
وبعدنا مَنع من مزيد
أن النبي قال (من زاد فقد
ونسخه لأول قد أنجلا
والشافعي جمع بين دين

الشفعة :

خير الوري وفي الصحيح عنه عن
شفعة) والجمع لهذين جلا
والشرح للسقب بالقرب حكي

أجار بالسقب أولى صح عن
(إن قسمت وخذت الدار فلا
بحملنا الجار على المشارك

الناسخ والمنسوخ في باب الإجارة :

ذا مرسل تصحيحه مروى
لحل أكله وللنسخ استدلال
ذا في ابن ماجه أخی التحقيق

عن كسب حجام نهى النبي
فمنع البعض وجلهم عدل
بالإذن أن يطعم للرقيق

ما استحسَن الهادي لقاح النخل
إذن لنا جاز التعامل على
ومسلم خرَج في كتاب

المزارعة

كراء الأرض بالذي تَنْبِتُ فِيهِ
فالبعض في جواز هذا استظهِرَا
وبحديث ابن خديج رافع
وابن خديج حين أخبر الخبر
وليس منعه لدى الخطابي
والحازمي قال لو تتبعا
أن امتناع ذاك ذو شمول
في مسلم ما قد رواه ابن عمر

والأذن منه بعد ذَا مستجل
تلقِيحه إن نرد التعامل
فضائل حديث هذا الباب

خلف على نحو الذي سَنَجْتَلِيهِ
حديث عبد الله نجل عمرا
وغیره استدل كل مانع
ترك ذلك الكراء ابن عمر
في غير مجهول بمستطاب
طرق ذَا الحديث (حَمْدٌ) لوعى
في نوعي المعلوم والمجهول
ما رافع رواه في الجعفي قرأ

الناسخ والمنسوخ في باب الحدود:

حد الزنا:

في جلد مَنْ أَحْصَنَ قَبْلَ الرَّجْمِ
والاكثرون عندهم لا يُجْلَدُ
نسخ له بما من الحديث صح
ومسلم تكن أخوا استبصار
حد) حديث نُقِدَهُ تَيُّنَا

قد صح الحديث أهل العلم
قال به قوم ومنهم أحمد
قالوا حديث جلدِه قد اتضح
فانظره في أحمد والبخاري
(ليس على الأمة حتى تُحْصَنَا

جارية الزوجة من بها زنى
فمثلها عليه وهي أمة
أفاد هذا خبر مروى
في النسائي والماجهي وأبي
والطبراني في الكبير قد حواه
والباب فيه غير هذا جاء
ففيهما بالرفع والوقف إذا
يجلدُ وارجمه إذا لم تُبح
والجعبري بذاك ذو تحديث
والأمر بالقتل لموجود على
قليل وفي تصحيحه كلام
إسناد (من أتى بهيمة فلا
جار به العمل والكثير
وقيل كالزاني أو الجلدُ بدا
كلا الحديثين رواه الترمذي
وفاعل اللواط والمفعول به
صحح هذا صاحب المستدرک
قلت وحمله على الزجر يصح
فالشافعي في أظهر القولين
في فاعل وقال في المفعول
وظاهر الحديث أيضا قال به

خلافهم فيما عليه بينا
إن طاوعت إلا فهي حرّة
عليه قوم منهم الزهري
داوود مع مسند أحمد الأبى
والبيهقي في السنن الكبرى رواه
فانظر أبا داوود والنسائي
أباحت الزوجة ما فعل ذا
بكون هذا ناسخا ذاك بُح
في الناسخ المنسوخ في الحديث
بهيمة وقتلها معه جلا
ذا الأمر للزجر هنا يرام
حدُّ عليه) قيل فوجه اعتلى
قال على فاعل ذا التعزير
أحصن أو لا مائة لا أزيدا
وكون ثانٍ عنده أقوى احتذي
قتلها الحديث قد أمر به
والذهبي عليه لم يستدرک
إن حدُّه فيه الخلاف متضح
حد الزنا لديه ذو تعيين
به بحدُّ البكر في المنقول
أن يقتل الفاعل والمفعول به

والرجم عند ملكة وأمسكها
وإن ترد مزيد الاستبصار
حد السرقة:

القطع يروى في ثلاثة درا
ما جاء في ثلاثة الدراهم

حد شرب الخمر:

رواية الأمر بقتل شائعه
صححها الحاكم معه الذهبي
واحكم بنسخها لدى الجمهور
فانظر أبا داود والطحاوي
والترمذي إذ رواه قال كان
وعدم النسخ عن البعض ذكر
قلت وأمر القتل حمله على
حد الساحر:

في الترمذي والدارقطني حد
بمقتضاه قال بعض العلماء
وصح أن عدل هادي الأمم
به على عدم قتله استدل

حد القصاص:

قد جاء أن يُقار ممن جدعا

فراجعن لذاك فتح الباري

هم وفي الدرهم أيضا ذكرا
صح وزن الدرهم ضعفه نمي

أي قتل من للخمر عاد رابعة
وصححت عند ابن حبان الأبي
بجلده فهو من الماثور
شرح معانيه لهذا حاوي
يقتل لكن نسخ قتله استبان
وهو الذي له السيوطي ينتصر
إرادة الزجر هنا وجه جلا

ذي السحر قتله بسيف يبدو
لكنه تضعيفه قد علما
عن قتله ساحره ابن الأعصم
وكون هذا ناسخا ذاك نقل

عبدا له أو قتله قد أوقعا

كالشرب من فم السفاء إلا
وإن ترد مدرك هذا الكلم

الأكل:

قِرَانُ أَكْلِ بِلَا اسْتِثْنَانٍ
وَنَفِيِ الْإِسْتِثْنَانِ شَعْبَةٌ يَرَى
وَالنَّهْيُ هَلْ هُوَ عَلَى التَّحْرِيمِ أَوْ
يَجُوزُ بِالْمَلِكِ وَبِالْتَّرَاضِي
أَمَّا حَدِيثُ الْإِذْنِ فِيهِ فَهُوَ وَآءُ
وَفِي ابْنِ شَاهِينَ النَّبِيُّ أَكَلَا
حَدِيثُ (لَا أَكَلْنَا اتِّكَاءً)
فِي وَصْفِ الْإِتِّكَاءِ خَلْفُ يُوَثِّرُ
أَوْ مَيْلُهُ لِأَحَدِ الشَّقِيَيْنِ
وَالْبِيهَقِيُّ مُتَعَقِّبٌ عَلَى
وَلَيْسَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ جَنْفٌ

إن الكراهة ههنا أولى
فطالعن له كتاب الأثرم

قَدْ صَحَّ نَهْيُهُ عَنِ الْعَدْنَانِي
إِبْرَاجَ تَقْيِيدٍ بِهِ ابْنُ عَمْرٍَا
عَلَى الْكِرَاهَةِ وَتَفْصِيلاً حَكُوا
وَحَيْثُ لَا فَالْمَنْعُ زَوْا فِتْرَاضِ
وَنَسَخَهُ لِأَوَّلِ بَعْضٍ يَرَاهُ
مُتَكَنًّا ثُمَّتْ عَنْهُ عَدَلًا
يَرَاهُ فِي مَتْنِ الْبُخَارِيِّ الرَّائِي
هَلِ الْقَعُودُ فَعْلٌ مِنْ يَسْتَكْثِرُ
قَالَ بَكْرُهُ حَمَاةَ الدِّينِ
مَنْ خَصَّصَ الْكِرَاهَةَ بِأَفْضَلِ الْمَلَا
بَلْ مَطْلَقًا فَعَلَهُ بَعْضُ السَّلَفِ

الاستلقاء:

حَدِيثُ الْإِسْتِلْقَاءِ مِنْ خَيْرِ الْوَرَى
فِي مَسْلَمٍ مَنْسُوخٍ زَيْنِ جَارِ
وَقِيلَ لَا نَسْخَ فَإِنْ أَمِنْتَ مِنْ
وَإِنْ تَكَّ الْعَوْرَةَ مِنْكَ تَنْكَشِفُ

نسخ نهيا عنه منه قد جرى
وناسخ خرجه البخاري
كشف لعورة ففعله زكن
توجه النهي إليك فانكفف

لبس أحمد وألبس الحريز
فانظره في مسلم أو في أحمد
وللإنثاء لا الرجال أحمد
ترغيبه في أبيض اللبس وفي
ولبس الأسود والمعصفر
وعصفر في الأصل نبت أحمر
ولبسه للحلة الحمراء صح
لكونها من أحمر الخيط معا
فالحلة الحمراء تطلق على
فانظر أبا داود مع تهذيب
والبعض قال يكره المعصفر

صبغ الشعر:

حديث (لا يريح ريح الجنة
فيما يراه العالم الألباني
أمر أن يخبر خاطب خضب
خرج هذا البيهقي في السنن
بل ما سوى السواد حل باد
ولا اختلاف بينها أما السوا
وذاك في التهذيب لابن القيم

فرق الشعر وسدله:

قد صح سدل شعر والفرق

لكن ذا بالنسخ بالمنع جدير
وإن نظرت النسب أي تجد
أحله والترمذي المسند
ولبسه خضرا وصفرا عرفا
عنه نهى فمنعه مستظهر
والثوب إن يصبغ به معصفر
لكن نسجها بلونين وضح
أسوده نسيجها قد لمعا
ما فيه أحمر وأسود أنجلي
محمد بن القيم الأديب
وحمرة من غيره لا تنكر

من بالسواد خضبوا) ذو صحة
في الجامع الصغير ذا بيان
مسودا شعره من قد خطب
والضعف في بعض الرواة عنه عن
خضابنا به من الأحاديث
د فكريه منعه بعض روى
على أبي داود بادي المعلم

وكون فرق ناسخا يحق

والبعض قال ذاك منسوخ بما
أما حديث (لا يقاد من ملك
نعم إذا أحرقه أو مثلاً
أخرجه الحاكم في المستدرک
حديث قتل مسلم بكافر
ومن يقل به مع القياس
ولو يصح فانتسأخه بـ(لا)
وهو حديث في البخاري وفي
وقد روى لنا المحدث النبیه
أن نبينا نهى أن يستقأ
وجاء أنه أقار قبالما
مسند أحمد لذا فيه وجود
بمقتضى الأخير قال نفر
وقال بالأول جل العلماء

فصل:

حرق فلان وفلان أمرا
وإن علي حرق المرتدا
فانظره في السنن والبخاري
فبعضهم منع في الحدود
والحرق في القصاص فعل مرتضى

في أية القصاص يتلى محكما
من مالك) فنهج ضعفه سلك
به فعتقه عليه يجتلي
وعمر تطبيقه عنه حكى
برده من أجل ضعفه حر
خالف قول سائر الأكياس
يقتل مسلم بكافر) جلا
مسند أحمد وغيره يفي
من طرقت مجموعها يحتج به
من جارح قبل ابتداء برء المقاد
برء ملحا بعد ذاك ندما
والدارقطني رواه في الحدود
لديه برء الجرح لا ينتظر
يرون غيره بنسخ وسمما

به وعنه في الصحيح زجرا
بذا ابن عباس عليه ردا
فذكره عند الجميع جار
حرقا لكون النسخ ذا وجود
للمدنيين ومالك الرضا

وَأَسْكَنِي وَصَحْبِي وَأَحْمَدًا
وَرَمِيْ أَهْلَ الْكُفْرِ بِالنِّيْرَانِ
قَلْتُ وَكُوْنُ وَجْهَهُ ذَا الرَّمِي اِرْتِكَابُ
قَوْمٍ عَرِيْنَةٌ بِنَارٍ سَمْرًا
قَدْ صَحَّ ذَا وَغَيْرُهُ مِمَّا فَعِلُ
أَي نَسَخْتَهُ آيَةُ الْمَحَارِبِيْنَ
وَأَنَسَخَهُ أَيْضًا بِحَدِيثٍ فِي أَبِي
وَقِيلَ لَا نَسَخَ وَمَا قَدْ فَعَلَا
عَلَيْهِ لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي الْقَوَدِ

وَعَمَاءَ مَنْ أَمَرَ الْهَيْدِي
إِنْ لَمْ يَطَاقُوا جَاءَ عَنْ أَعْيَانِ
أَخْفَ ضَرِيْنَ لَعْلَهُ الصُّوَابُ
أَعْيَنَهُمْ لِقَوْدٍ خَيْرِ الْوَرِي
بِهِمْ مِنَ الْمُثَلَّةِ نَسَخَهُ نَقْلُ
فِي رَأْيِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِيْنَ
دَاوُودَ مَعَ مَسْنَدِ أَحْمَدَ الْأَبِي
مِنْ مُثَلَّةٍ بِهِمْ قِصَاصٌ يَجْتَلِي
وَالْبَعْضُ قَالَ نَهَيْهَا لِلْكَرْهِ قَدْ

الناسخ والمنسوخ في باب الإرث:

أَخَالُ وَارِثٌ لِمَنْ لَا وَارِثًا
دَلَّ عَلَى إِرْثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ
أَمَّا حَدِيثُ (أَلْحَقُوا الْفَرَانِضَا
وَهُوَ وَأَيَّاتُ الْمَوَارِيثِ نَسَخَ
قَلْتُ أَرْعَاءُ نَسَخَ أَوْ ضَعْفُ الْخَبْرِ
فَانظُرْ إِذَا أَرَدْتَ تَقْوِيمَ السُّنَنِ

لَهُ بِهِ ابْنُ مَاجِهِ قَدْ حَدَّثَا
فِيْمَا يَرَى بَعْضُ مِنَ الْأَعْلَامِ
بِأَهْلِهَا) فَفِي الصَّحِيحِيْنَ أَيْضًا
إِرْثُ ذَوِي الْأَرْحَامِ عِنْدَ مَنْ رَسَخَ
كُلُّ لَدَى ابْنِ قَيْمٍ لَا يَعْتَبَرُ
تَهْدِيْبُهُ عَلَى مَعَالِمِ السُّنَنِ

الناسخ والمنسوخ في الآداب :

الشراب :

قَدْ صَحَّ نَهْيُ خَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ
وَصَحَّ أَنَّهُ تَنَفَسَ ثَلَاثًا
فَالنَّهْيُ عَنْ تَنَفُّسِ وَسْطِ الْإِنَاءِ

عَنْ نَفْسِ الشَّارِبِ فِي الْإِنَاءِ
ثَا فِي الْإِنَاءِ وَلِنَا الْجَمْعُ جَلَا
وَالْفِعْلُ خَارِجُ الْإِنَاءِ اسْتَحْسَنَا

وعلماء من أئمة الهدى
إن لم يطاقوا جاء عن أعيان
أخف ضررين لعله الصواب
أعينهم لقوب خير البورى
بهم من المثلة نسخه نقل
في رأي بعض العلماء السابقين
داوود مع مسند أحمد الأبى
من مثلة بهم قصاص يجتلى
والبعض قال نهىها للكره قد

والشافعي وصحبه وأحمدا
ورمى أهل الكفر بالنيران
قلت وكون وجه ذا الرمي ارتكاب
قوم عريضة بنار سمرأ
قد صح ذا وغيره مما فعل
أي نسخته آية المحاريين
وانسخه أيضا بحديث في أبي
وقيل لا نسخ وما قد فعلا
عليه لا تجوز إلا في القود

الناسخ والمنسوخ في باب الإرث:

له به ابن ماجه قد حدثا
فيما يرى بعض من الأعلام
بأهلها) ففي الصحيحين أيضا
إرث نوي الأرحام عند من رسخ
كل لدى ابن قيم لا يعتبر
تهذيبه على معالم السنن

أخال وارث لمن لا وارثا
دل على إرث نوي الأرحام
أما حديث (ألقوا الفرائضا
وهو وآيات المواريث نسخ
قلت ادعاء نسخ أو ضعف الخبر
فانظر إذا أردت تقويم السنن

الناسخ والمنسوخ في الآداب :

عن نفس الشارب في الإناء
ثا في الإناء ولنا الجمع جلا
والفعل خارج الإناء استحسننا

الشراب:
قد صح نهى خير الانبياء
وصح أنه تنفس ثلا
فالنهي عن تنفس وسط الإناء

ل أول الاسلام بالذهب جا
ثم أبيح للنساء لا الرجال
لنا أحاديث لمنع اقتضت
تحلية النساء بينهم يفي
للسنخ في حق الإناث علما
وقال إنه صحيح المأخذ
ما أخرجت زكاته من تحتذي
على تبرج وإسراف النساء
فيما أرى والله جل أعلم

قال ابن شاهين تختم الرجا
ثم على الجميع عم الانحطال
هذا وفي تحلية به ثبت
ظاهرها العموم والخلاف في
فمطلقا منع بعض واغتمى
وما به النسخ رواه الترمذي
وبعضهم قال الوعيد في الذي
وبعضهم لمنعه قد أسسا
قلت وزا القول الأخير أقوم

دخول الحمام:

ترخيصه لمعشر الرجال قد
وما أتى فيه بإعلال حر

ورد في الحمام نهى وورد
أن يدخلوا الحمام بالمازر

الانتعال:

والمشي للإصلاح إن تقطع ورد
عاق حديث المشي تضعيفُ السند

والنهى عن مشي بنعل انفراد
لكن حديث النهي ثابت وقد

عقد الخيط:

مرؤيه فعلا وتركها أنكرا

وعقدك الخيط لكي ما تذكر

سُخِّطَ لَهَا عَنِ الْفَصْلِ الْبَرِّيَّةِ
وَاخْتَلَفُوا هَلْ نَهَيْهِ عَنِ كُنْيَتِهِ
وَالنَّهْيُ هَلْ هُوَ عَلَى التَّحْرِيمِ أَوْ
وَهَلْ يَخُصُّ بِحَيَاةِ الْمُصْطَفَى
وَقَالَ مَالِكٌ يَخُصُّ زَمَانَهُ

قتل الكلاب:

وفي صحيح مسلم قد وعدا
ووجم النبي إذ تأخرا
جرؤ كلاب وسط بيت فامر
وعند ما لاقاه جبريل سأل
فقال لا دخول للملك في
فامر الهادي بتقتيل الكلاب
في ما سوى الكلب البهيم الأسود
حديث عدّه العقور في الفوا
هذا والاقتناء للكلاب
إلا الذي لصيد أو للماشية

قتل الحيات:

وأمره بالقتل للحيات
إلا التي تكون في البيوت
إلا إذا أذنبتها محرّجا

أمر التسمي مع نهى الكنية
مطلقا أو للجمع مع تسميته
هو على التنزيه كلاً قد رأوا
ذا النهي أم هو بقاؤه وفي
وصحة الحديث فيه معلنه

جبريل أن يلقي النبي أحمدا
ثم على قلب النبي خطرا
أن يخرج الكلب وينضح المقر
عن سبب التأخر الذي حصل
بيت به كلب وصورة تفي
ثم نهى عنه فنسخه صواب
فذاك نسخ قتله لم يرد
سقى التي تقتل مسلم روى
لدى النبي غير مستطاب
رواه مسلم وهو راويه

ثبت من رواية الأثبات
فالنهي أن تقتل ذو ثبوت
ثلاثة الأيام كيما تخرجا

ونفِي هذا الأمر من كلام
نفت سماعها لأمر المصطفى
حديث تسميته مع انتفا
وأمر قتلِه رواه مسلم

آداب المسجد:

بنى لحسان النبي منبرا
وقد نهى عن نشده بالمسجد
أول زين جاء في البخاري
كان الصحابة على عهد النبي
رواه الأثرم وإنكار النبي
لكنه قال دليل الرخصة
مفاد ما من الحديث جاء في
فضل صلاتها ببيتها لما
وجوزن صلاتها في المسجد
فراجع الأثرم فالأثرم قد

الضيافة

(للضيف حق واجب في ليلة)
وجاءنا عن أفضل الأنام
واجتمع بأن ليلة حق واجب
ثلاثة فما جرى من نفقة

عائشة أم ذوي الاسلام
لكن سماع غيرها له وفي
أمر بقتل في الصحيح وفي
ومثبت عن نفي مقدم

في مسجد لنشد شغره يرى
والنهي محمول على الشعر الردي
وفي أبي داود ثاب جار
لهم بمسجد مقيل ومبيت
أيضا له رواه الأثرم الأبي
أثبت ما في باب ذي القضية
صلاة مرءة بمسجد يفي
فيه من احتياط ستر لزم
إن يتحقق أمنها من مفسد
خرج، علق على ما قد ورد

رووه من حديث هادي الأمة
(ضيافة ثلاثة الأيام)
ولا يجوز تركه، وإن ألب
ضيافة له وليس صدقه

الخروج للبادية:

كان إلى التلّاع يبدو أحمد
واجمع بكره البدو باستمرار
والأثرم انظر في كتابه فقد

ومن بدا جفا حديث يرد
وعدم الكره بلاه جار
روى وقد جمع بين ما ورد

كتابة العلم

تقيدك العلم بكتب وردا
كل من الأمر به وعدم
قال ابن شاهين وذا باب كبير
وابن الصلاح عنه توفيق نقل
فالإذن للخائف من نسيان
أو ذلك النهي ليلاً يلتبس
ثمت أجمع ذووا الإسلام

أمر به وعدم الإذن بدا
الإذن فيه للصحيح منتم
والاختلاف فيه بينهم كثير
بين الحديثين به النسخ اعتزل
وحيث لا فالنهي ذو تبيان
بالذكر والإذن لدى الأمن التمس
على الكتابة على الدوام

بسم الله

وما أردت نظمه هنا انتهى
ثم صلاة الله يتلوها السلام
يا ربنا تقبل الأعمال

والحمد لله بغير منتهى
على محمد وحزبه الكراء
وأصلح الحال والمآل

بسم الله

الفهرس

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٣	الناسخ والمنسوخ في مسائل تتعلق بباب التوحيد
٥	الناسخ والمنسوخ في باب الطهارة:
٥	الوضوء
٧	المضمضة من شرب اللبن:
٧	الغسل :
٨	غسل الإناء :
٩	قضاء الحاجة :
٩	التييم :
١٠	الناسخ والمنسوخ في باب الصلاة :
١٠	الأذان :
١١	ما جاء في توقيت الصلاة :
١٣	العمل في الصلاة :
١٩	النوافل :
٢١	سجود التلاوة :
٢٢	صلاة العيدين :
٢٢	أحكام الموت :
٢٥	الناسخ والمنسوخ في باب الزكاة:
٢٦	الناسخ والمنسوخ في باب الصوم :
٢٨	الناسخ والمنسوخ في باب الحج
٢٩	الناسخ والمنسوخ في باب الأضحية
٢٩	فصل :
٣٠	الناسخ والمنسوخ في باب الزكاة:
٣٠	الناسخ والمنسوخ في باب المباح:
٣١	فصل :
٣١	الناسخ والمنسوخ في باب الجهاد :
٣٤	الناسخ والمنسوخ في باب النكاح :
٣٥	فصل في الصداق
٣٦	فصل في الطلاق :
٣٧	تأديب الزوجات :
٣٧	الناسخ والمنسوخ في باب العدة :
٣٨	الناسخ و المنسوخ في باب الرضاع :
٣٨	فصل :
٣٩	النفقات
٣٩	الناسخ والمنسوخ في باب البيع :
٣٩	الشفعة :
٣٩	الناسخ والمنسوخ في باب الإجارة:

٤٠	المزارعة
٤٠	الناسخ والمنسوخ في باب الحدود:
٤٠	حد الزنا :
٤٢	حد السرقة :
٤٢	حد شرب الخمر:
٤٢	حد الساحر :
٤٢	حد القصاص :
٤٣	فصل:
٤٤	الناسخ والمنسوخ في باب الإرث:
٤٤	الناسخ والمنسوخ في الآداب :
٤٤	الشراب:
٤٥	الأكل
٤٥	الاستلقاء:
٤٦	اللباس :
٤٦	صبغ الشعر:
٤٦	فرق الشعر وسدله:
٤٧	التحلي بالذهب:
٤٧	دخول الحمام:
٤٧	الانتعال :
٤٧	عقد الخيط:
٤٨	تسمية المولود :
٤٨	قتل الكلاب :
٤٨	قتل الحيات :
٤٩	آداب المسجد:
٤٩	الضيافة
٥٠	الخروج للبادية:
٥٠	كتابة العلم
٥١	الفهرس